د. عمر سالم عمر بابكور*

غوردون وسياسة إخلاء السودان

(١٣٠١-١٣٠٢هـ / ١٨٨٤-١٨٨٥م)

يعالج هذا البحث موضوع غوردون وسياسة إخلاء السودان، فى فترة هامة من تاريخه الحديث . والمعروف عن غوردون أنه شخصية إنجليزية استقلت أولاً بإدارة مديرية خط الاستواء عن حكمدارية عموم السودان فى عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م ثم بعد أربع سنوات أى فى عام ١٢٩٤هـ عين حاكمًا عامًا للسودان. ولم يكن يرغب فى أن تكون هناك صلة بين مصر والسودان. ولكنه عين حاكمًا عامًا على السودان فى يناير ١٨٨٤ وتسلم غوردون فى يوم تعيينه خطابًا من الخديوى يحدد له خطوط مهمته، وهى تنفيذ الجلاء عن البلاد وسحب القوات والموظفين المدنيين والسكان ممن يرغبون فى العودة إلى مصر. ولم يكن إخلاء السودان سوى تنفيذ لخطة أعدتها إنجلترا منذ وقت طويل استهدفت خفض مصروفات مصر، وبذلك تتجنب إنجلترا أى تدخل أوربى فيها فضلا عن عزل السودان عن مصر .

وقد اعتمدت فى هذا البحث على الوثائق الموجودة بدار الوثائق القومية بالقلعة فضلا عن - المنشورة وغير المنشورة- وتشمل الوثائق المراسلات المتبادلة بين الخديوى وحكمدار السودان متضمنة منشورات تحمل توجيهات الخديوى إلى حكمدار السودان.

---

* أستاذ مشارك - جامعة أم القرى - مكة المكرمة .

كذلك اعتمدت على كثير من المصادر والمراجع العربية والأجنبية، وحاولت فى المراجع العربية أن أرجع إلى بعض المؤلفين الذين شهدوا أحوال السودان فى تلك الفترة حتى تكون أقوالهم أقرب إلى شاهد عيان، ومن هؤلاء نعوم شقير في كتابه (تاريخ السودان القديم والحديث)، وكذلك مكى شبيكة فى كتابه (السودان فى قرن ١٨١٩-١٩١٩) حيث أوضح هؤلاء الكثير من النقاط الهامة والغامضة ، هذا بالإضافة إلى الكتاب الأخضر الذى أصدرته رئاسة مجلس الوزراء المصرى فى سنة ١٩٥٣م عن السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ م إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣م.

أما المصادر الأجنبية فمن أهمها :

LYTTON STRACHEY ., THE END OF GENERAL GORDON, 1888.

الذى يتحدث عن نهاية الجنرال غوردون. ويمتاز سترتيش بالعمق فى دراسة الشخصية التاريخية وفهمها ، وهو يجتهد فى إبراز المتناقضات فى الشخصيات التى يعالج تاريخها وأوجه الضعف والشذوذ فيها هذا فضلا عن كتاب :

ALLEN, B. M., GORDON AND THE SUDAN, LONDON, 1931 .

الذى يصور غوردون فى صورة الطفل البرىء الذى لايعرف مكراً أو دسًا أو خديعة ولايعبأ بجاه أو مال.

كذلك عالجت فى هذا البحث موقف غوردون من تجارة الرقيق فى السودان، وبطبيعة الحال رحبت إنجلترا بهذه السياسة التى تثير الأهالى ضد المصريين. وكذلك حملة هيكس ونتائجها حيث أن هزيمة هكس كان لها أكبر الأثر فى موقف حكومته بالنسبة لمصر والسودان، حيث تقرر الانسحاب وتمكن بارنج من إقناع حكومته على تبنى سياسته التى تهدف إكراه الحكومة المصرية على إخلاء السودان، وذلك حتى تتهيأ الفرصة أمام إنجلترا لتحل محل مصر فى مديريتها المفقودة ، وبذلك تربط بين الممتلكات البريطانية بسلسلة من الأراضى فيما بين الكاب والقاهرة . ولهذا الغرض رفضت إنجلترا السماح لتركيا بالعمل للسيطرة على السودان بصفة مباشرة وقد أسندت مهمة الإخلاء إلى غوردون فى يناير ١٨٨٤م إلى أن توفى فى يناير ١٨٨٥م.

أولاً : موقف غوردون من تجارة الرقيق:

حدث بعد استقالة بيكر[١] فى عام ١٢٩٠هـ أغسطس ١٨٧٣م أن أشير على إسماعيل أن يستخدم إنجليزيًا آخر هو شارلس جورج غوردون الذى طلب أن يستقل بإدارة مديرية خط الاستواء[٢] عن حكمدارية عموم السودان . وقد استهل غوردون عمله بمعاكسة التيار الإسلامى وإطفاء شعلة الحضارة العربية التى تصاحب دائمًا هذا التيار . ذلك أن أمتيسا ملك أوغندة كان قد أرسل إلى السلطات المصرية فى أعالى النيل- قبل ذهاب غوردون - يطلب منها إيفاد عالمين إسلاميين ليعلماه وشعبه الدين الإسلامى[٣]. ولكن غوردون بادر عند توليته السلطة بإرسال بعثة إلى أمتيسا تحول دون اعتناقه الإسلام، وتحمله على الدخول فى المسيحية. واستطاع فعلا أن يحول أمتيسا إلى المسيحية[٤] وقد وجه ستانلى المقيم فى أوغندة خطابًا إلى مواطنيه يحثهم على إرسال البعثات التنصيرية لتحويل قبائل مجاهل أفريقيا إلى المسيحية، فبعث غوردون الخطاب إلى إنجلترا [٥]. وهكذا اتخذ غوردون من المسيحية وسيلة لخدمة الدول الاستعمارية ، ولما جاءت البعثة التنصيرية إلى أوغندة كانت تتكون من قسيس وضابط من البحرية وطبيب ومهندس معمارى ومهندس ميكانيكى وأستاذ ورجل زراعى واختصاصى فى بناء السفن ويتضح من هذا أنها كانت ذات مسحة استعمارية:

وفى عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م غادر غوردون لادو إلى القاهرة ثم إلى لندن ، وادعى أنه وضع حداً لتجارة الرقيق فى مديرية خط الاستواء ، وبقى . أن يضع لها حداً فى جميع أنحاء السودان. وكان غوردون يرغب فى شغل منصب الحاكم العام للسودان . وبالفعل عين غوردون فى ١٧ فبراير ١٨٧٧م حاكمًا عامًا بالسودان[٦] ولم يكن يرغب فى أن تكون صلة مصر بالسودان قوية ، فرأى أن يوقف العمل فى مد خط السكة الحديد بين مصر والسودان ٥٠ ميلاً جنوبى وادى حلفا، بحجة أن مالية السودان لاتسمح باستمرارها. ومن العجيب أن غوردون اتجهت نيته حينئذا أن يعطى دار فور لأحد أبناء السلاطين[٧] وفى هذه الآونة بالذات أعلنها غوردون حربًا شعواء على تجارة الرقيق فى السودان، وصارت لغته وأفعاله كلها مطبوعة بطابع العنف . وقال فى ٨ أغسطس ١٨٧٨ «أنى أوجه كل يوم ضربات مميتة ضد تجارة الرقيق ، وقد أنشأت من أجل ذلك نوعًا من حكومة الإرهاب» وبطبيعة الحال كانت إنجلترا مرتاحة لهذه السياسة المتشددة التى تثير الأهالى ضد المصريين ، فكتبت فى ١٣ نوفمبر ١٨٧٨م إلى لاسيل مدير القنصلية العامة فى القاهرة تكلفه بأن يعبر للخديو عن اغتباط الحكومة

الإنجليزية بالعمل الحازم الذى يقوم به غوردون ضد تجارة الرقيق. وكان لهذا العمل أسوأ النتائج فى أعالى النيل بالنسبة للمصريين وأفضلها بالنسبة للسياسة البريطانية[٨] ولم يكتف غوردون بالتنكيل بتجار الرقيق، بل أنه أتبع خطة لإذلال بعض ذوى النفوذ من السودانيين مثل سليمان بن الزبير، مما أحفظ السودانيين على الإدارة المصرية[٩].

ولست هنا بحاجة إلى أن أتناول أسباب الثورة المهدية بإسهاب إنما يكفى أن أقول أن سياسة بيكر وغوردون التى قدمت بعضها دفعت السودان إلى الثورة . وفى ذلك قال شاليه لونج فى كتابه «مصر وأملاكها الضائعة». «إن إدارة غوردون وبيكر هى التى أغضبت السودانيين وأثارت ثائرتهم ولاشك فى أن إنجلترا تركت النار تتقد ليكون لها فيه مبرر لإخراج مصر والحلو محلها »[١٠].

ومن الأمور التى تسترعى النظر أن الثورة العرابية والثورة المهدية قامتا فى وقت واحد، وكلاهما قام ضد استبداد الحكم والتدخل الأجنبى. فهل كانت هناك علاقات بين عرابى والمهدى؟ من الصعب الحكم على ذلك ولكن بعض المهديين أعلنوا تأييدهم لعرابى، مثل عثمان دقنة الذى كان يحقد بشدة على الإدارة التركية والإنجليزية ، ولم يخف عرابى وهو فى منفاه تأييده وميله إلى المهدى، وأعلن أنه كان ينوى تنصيبه حاكمًا عاما على السودان. ومن ناحية أخرى نجد أن المهدى ، كان يهدف إلى توحيد وادى النيل تحت زعامته كمقدمة لتوحيد العالم الإسلامى فى ظل المهدية. وكان هذا يعنى أنه يعتبر مصر والسودان أمة واحدة أو دولة يمكن توحيد عناصرها[١١] ولم يمض على الثورة المهدية عام واحد حتى حلّ الاحتلال البريطانى لمصر، وأصبحت الشئون المصرية فى خريف عام ١٨٨٢م فى يد الإنجليز، ومعنى ذلك أنه لم يعد هناك قانون إلا رغبتهم ولاسلطة غير سلطة جيشهم[١٢].

على أنه كان باستطاعة مصر أن تخمد الثورة فقام عبد القادر حلمى بمحاصرتها فى كردفان، وطلب المدد ليتمكن من إعادة النظام فى كل أنحاء السودان. ولكن وجود الإنجليز فى القاهرة لم يكن مما يسهل مهمة عبد القادر حلمى فى السودان ، أو مما يزيد هيبة الحكومة الخديوية فى أعين المهديين.

ثانيا : حملة هكس ونتائجها :

زحف هكس بجيشه[١٣] الذى يتكون من فلول جنود وصموا بالثورة فى حين كان زعماؤهم فى سجون القاهرة رهن المحاكمة وكان هؤلاء الجنود ينقلون بحالة سيئة إلى السويس حيث

يلقون فى البواخر وبعضهم قيدت أرجلهم يتولى رئاستهم جندى غريب عنهم يجهل طباعهم وأخلاقهم، ويختلف عنهم فى الدين والعقيدة[١٤] كذلك أخذ الجيش يهرب فى الصحراء بعيداً عن قاعدته فى الخرطوم وجنوده فى أسوأ حال وقيادتهم غير منسجمة وكان أن لقى هذا الجيش حتفه عند شيكان فى «نوفمبر ١٨٨٣م». وبينما كانت قوات المهدى تتجمع حول منطقة الأبيض كانت هناك قوتان على الأقل على درجة ما من القوة أحداهما فى دار فور على رأسها سلاتين والثانية فى بحر الغزال ، يتولى قيادتهما لبتون بك. وقد يكون لهذه القوات شأنها فى تحسين الموقف وتخفيف حدته لو أن تنسيقًا تم فى صورة من الصور، تتضافر فيه جهود تلك القوات فى زحفها من الغرب والجنوب نحو الأبيض لتعاونه فى تخفيف الضغط الذى تعرضت له حملة هكس، ولكن هذا التنسيق لم يتم فلماذا ولمصلحة من؟

جاء فى تقرير مبعوث الخديو أن الحالة فى مديرية دارفور وبحر الغزال كانت على ما يرام، ولايعلم السر فى بقاء مديريهما فى موقف المتفرج . إن موقف المديرين جاء عن عمد، وكانت تحركات حملة هكس تتسرب إلى المهدى أولاً بأول . وذكر مبعوث الخديو أن وكيل القنصل الإنجليزى فى الخرطوم كان فى الأبيض يعمل فى معسكر الإمام المهدى[١٥] ولما تأكدت أنباء كارثة شيكان لدى سلاتين استسلم لمندوب المهدى فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨٣م ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل وصلت أنباء الكارثة إلى مديرية بحر الغزال وخط الاستواء حيث كانت لها نتائج سيئة[١٦].

ولم تصل إلى القاهرة ولندن أخبار عن هكس طوال شهر سبتمبر وفى خلال تلك الفترة واصل السير إيفلين بارنج عمله إلى القاهرة لكى يحل محل السير أدوارد ماليت فى منصب القنصل العام البريطانى، وأخذ يستعد ليكون منها حقلاً لتجاربه ولينفذ بها جانبًا من السياسة الإنجليزية، وقد بدأ سير إيفلن بارنج عمله فى القاهرة بأن شكا إلى لندن أن مصروفات السودان تكون عبئًا ثقيلاً على كاهل الحكومة المصرية، وبذلك يكون قد انتقد سياسة الحكومة الخديوية فى النواحى المالية، ونسى أن مصر تدفع نفقات جيش الاحتلال فيها ، وكان يعيب على حكومة مصر إنفاق جزء من ميزانيتها لمحاولة الاحتفاظ بسودانها [١٧]، وكان ذلك فى نفس الوقت الذى يعرف فيه أن عودة الأمور إلى نصابها فى السودان، ستقضى على الخسارة التى تتكبدها الميزانية المصرية فى السودان، وبالتالى ستساعد على تحسين الحالة المالية المصرية[١٨].

وفى ١٩ نوفمبر طلب بارنج تعليمات محددة بشأن السياسة التى يتخذها حيال السودان، وقال أن الحكومة المصرية قلقة جداً بشأن مصير حملة هكس التى لم يصل عنها أنباء منذ شهرين[١٩] وهى تتوقع أنباء سيئة عنه، وأنه من المحتمل إذا هزم هكس أن تسقط الخرطوم فى يد الثوار، وليس لدى الحكومة المصرية أى احتياطى لمواجهة هذه الحالة . بعد أن أرسلوا كل رجل قادر على حمل السلاح إلى السودان، ماعدا القوات التى تحت قيادة السير إيفلن وود والجنرال بيكر، وقال بارنج أنه يعتقد أنه من المحتمل أن تطلب الحكومة المصرية من حكومة صاحبة الجلالة أن ترسل قوات إنجليزية أو هندية ، فإذا هزم هكس فإنه من مصلحة الحكومة المصرية أن تقبل الواقع وتنسحب إلى نقطة على النيل يمكن الدفاع عنها. وأضاف أن الحكومة المصرية قد تطلب إرسال جزء من قوات الجنرال وود إلى السودان، ولكن بارنج أعتقد أن جيش الجنرال وود يجب إبقاؤه فى مصر ، وذلك لقرب سحب جزء من قوات صاحبة الجلالة منها. وقد أجاب لورد جرانفيل على بارنج «إنا لاتستطيع أن نرسل قوات إنجليزية أو هندية وأنه ليس من صالح مصر أن ترسل قوات تركية إلى السودان ولذا فأنصح بإخلاء السودان فى حدود خاصة» وهكذا رأى بارنج أن الحكومة المصرية قد تعرض أحد الحلين السابقين، وعمل على قفل الباب أمامها فى كل منهما وقال بارنج أنى اعتبر نفسى مسئولاً لحد كبير عن سياسة الانسحاب من السودان، وتقع على حكومة مستر جلادستون مسئولية تنفيذ هذه السياسة [٢٠].

وفى ١٢ نوفمبر وصلت أنباء كارثة حملة هكس إلى القاهرة ، فأرسل بارنج إلى حكومته فى اليوم التالى أن رد الفعل الأول للحكومة المصرية هو أن تأمر بالإنسحاب من المقاطعات الجنوبية والغربية للسودان، ولكنهم مصممون على محاولة الاحتفاظ بالخرطوم وإعادة فتح الطريق بين سواكن وبربر [٢١]. وأنهم يريدون إرسال قوة من ألفين من بلوكات النظام وستة آلاف من السودانيين من أجل الغرض الأخير. وأوصى بتأخير سحب القوات البريطانية من القاهرة . وأضاف أنه من رأى الذين فى الخرطوم أنه من الصعب الاحتفاظ بالمدينة، وأنه من الضرورى الانسحاب . وفى ٨ أغسطس ١٨٨٣م أبرق لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية إلى سير أدوارد مالت قنصل بريطانيا العام ومعتمدها بالقاهرة يقول : «لست فى حاجة إلى أن أذكرك أن حكومة جلالة الملكة لاتتحمل أية مسئولية بالنسبة لسير الأمور فى السودان... وأن سياستها تقوم على الامتناع بقدر الإمكان عن التدخل فى عمل الحكومة المصرية فى هذا البلد... »[٢٢].

وكان بارنج سياسيًا ماكراً قديراً ، وكان من المهارة والدهاء بحيث لايفرض الحل على رجال حكومته ، بل كل يعرض أمامهم القضية ، بحيث لايجدون مفراً من الالتجاء إلى الحل الذى يهدف هو إليه فى الأصل. ورغم أنه كان يريد من حكومته تعليمات بإخلاء السودان، إلا أنه لم يشأ أن يطلب ذلك صراحة بل أشار إلى زن الاحتفاظ بالخرطوم كطلب الحكومة المصرية يتطلب :

أولاً : إما إرسال قوات بريطانية أو هندية لحفظ الأمن، ثم يشير إلى أنه يكره هذا الحل لأنه سيجعل حكومته تنغمس فى المسئولية عن أمور خارج مصر ذاتها. فضلاً عن أن شريف باشا نفسه كان يعترض على الاستعانة بهذه القوات، لأن ذلك يعد بمثابة تدخل من جانب المسيحيين، ومن شأنه أن يلهب حماسة قوة الحركة الدينية فى السودان. وهكذا قدم بارنج الاقتراح، وفى نفس الوقت قضى عليه قضاء نهائيًا.

ثانيًا: وإما ترك المصريين وشأنهم فى السودان اعتماداً على مواردهم ولكن هذا فى رأيه من المحتمل أن يعقبه سقوط الخرطوم واندلاع الثورة فى كل المناطق الواقعة إلى الشمال منها حتى حلفا ، مما يدعو إلى زيادة أعباء الإدارة فى مصر، وبالتالى زيادة الحامية البريطانية فيها وتأجيل الانسحاب النهائى منها... وهكذا مرة أخرى قضى على هذا الاقتراح قضاء مبرمًا لأنه يعلم أن الفريق الذى يرأسه جلادستون فى الوزارة لايريد إطالة أمد الاحتلال .

ثالثًا : وأما الاستعانة بقوات عثمانية، وهذا الحل يميل إليه شريف لولا أنه يريد أن يتأكد من جلاء قوات السلطان بعد تهدئة البلاد ثم يقول بارنج «إنى شخصيًا أكره فكرة التدخل التركى ، فهل لديكم اقتراحا أقل سوءاً»(٢٣).

وشاء بارنج أن يرسل هذه البرقية بصفة شخصية، ليتظاهر بأنه لايريد إحراج الحكومة إذا أرسلها بالطريق الرسمى، وكان من الطبيعى أن يأتى رد لورد جرانفيل فى ١٣ ديسمبر كما هو متوقع ، فيقول:

«إن حكومة صاحبة الجلالة ليس فى نيتها استخدام قوات بريطانية أو هندية فى السودان ، وليس لدى حكومة صاحبة الجلالة أية اعترضات على استخدام قوات تركية بشرط أن تسدد نفقاتها الحكومة التركية، وأن يقتصر استخدامها على السودان خاصة، وتكون قاعدتها فى سواكن ... ولاتستطيع حكومة صاحبة الجلالة أن توافق على زيادة الأعباء على الموارد المصرية بالصرف على العمليات عدا تلك التى تهدف إلى تأمين ارتداد الحاميات التى لاتزال تحتل

مراكزها فى السودان ... وأن حكومة صاحبة الجلالة توصى وزراء الخديوى بالوصول إلى قرار سريع للتخلى عن كل المناطق الواقعة جنوبى أسوان أو على الأقل وادى حلفا[٢٤] وأقدم بارنج فى ١٦ ديسمبر على إطلاع محمد شريف باشا فحوى هذه البرقية ، فأبدى شريف اعتراضاته عليها، ووعد بارنج بأن يعرض عليه آراء الحكومة المصرية فى مذكرة مكتوبة .

فى ٤ يناير ١٨٨٤ أبرق جرانفيل بتعليماته إلى بارنج، وتنص على أن الحكومة البريطانية لاتثير أى اعتراض على التجاء الخديوى إلى الباب العالى لطلب قوات لسواكن بشرط أن لايثقل ذلك كاهل الخزانة المصرية، أو يؤدى إلى تأخير الحكومة المصرية فى الوصول إلى قرار بالنسبة لتحركات قواتها داخل السودان، كما أن الحكومة البريطانية لاتمانع فى تسليم موانىء البحر الأحمر وشرق السودان للباب العالى، إذا ما رفضت تركيا إرسال قوات إلى السودان .

وطلب جرانفيل من بارنج أن يوضح للحكومة المصرية أهمية رسم سياسة لها بدون تأخير، وأن يلح على الخديوى ووزرائه بشدة «بأنه يجب أن تتوقف فى السودان كل العمليات العسكرية عدا تلك التى تستهدف إنقاذ الحاميات البعيدة «وأضافت المذكرة: أن حكومة صاحبة الجلالة لاتعتقد أن فى إمكان مصر الدفاع عن الخرطوم ، وهى إذ توصى بتركيز القوات المصرية، تود سحبها من الخرطوم فضلاً عن بقية أنحاء السودان[٢٥].

وبذلك يكون بارنج قد وفق فى حمل حكومته على تبنى سياسته التى تهدف إلى إكراه الحكومة المصرية إلى إخلاء السودان.

وبذلك وضحت نية بارنج فى أنه لايمانع فى تسليم موانى البحر الأحمر وشرق السودان إلى تركيا، إذ كان يهمه إنسحاب مصر من الخرطوم وبقية أنحاء السودان ولاعجب أنه حين عرض السفير التركى فى لندن على لورد جرانفيل أن يضع السلطان يده على السودان بشرط أن يخضع له مباشرة ، لم يقبل وزير الخارجية أن يدخل فى أية مناقشة حول هذا الموضوع [٢٦].

ذلك أن إنجلترا لم تفكر إطلاقا فى إبعاد مصر عن الخرطوم وبقية أنحاء السودان لكى تحل الدولة العلية محلها.

ولم يكن إخلاء السودان «سوى تنفيذاً لخطة أعدتها إنجلترا منذ وقت طويل وكانت تهدف إلى :

١- خفض مصروفات مصر، وبذلك تتجنب إنجلترا أى تدخل أوربى فيها.

٢- عزل السودان عن مصر.

٣- تهيئة الفرصة أمام إنجلترا لتحل محل مصر فى مديرياتها المفقودة، وبذلك تربط بين الممتلكات البريطانية بسلسلة من الأراضى بين الكاب والقاهرة(٢٧).

وأبلغ دليل على ذلك أن إنجلترا رفضت السماح لتركيا بالعمل للسيطرة على السودان بصفة مباشرة(٢٨).

وأما أنه لم يكن لإنجلترا أية مصالح تجارية فهذا المستر فوكس F.W.Fox من رجال الاقتصاد والتجارة الإنجليز يقترح فى ١٨٨٧م تأسيس شركة على شاطىء البحر الأحمر، وإنشاء موانىء ومصانع إلى الشمال والجنوب من سواكن على غرار الشركات الإنجليزية الأخرى فى مستعمرات جنوب أفريقيا والنيجر وشرق أفريقيا ، ثم يمد خط حديدى بين سواكن وبربر، على أن يمتد عقب ذلك إلى نقط أخرى أبعد من ذلك، لفتح أبواب السودان للتجارة مع أوربا. وتضيف (التيمس) إلى ذلك فى عددها الصادر فى ٣ يونيو ١٨٨٧ بعد أن عددت مصادر الثروة فى السودان «ويسود الاعتقاد أنه ما أن يداوم السكان على صلتهم بالمنتجات والموارد من البلدان المتحضرة حتى يعتادون عليها بعد أن كانت بالنسبة لهم من الكماليات التى لاسبيل إليها (٩).

وفى الوقت نفسه كان العنصر الاستعمارى يلعب دوره بمهارة ، فلما كان لورد ولزلى رئيس أركان الجيش صديقًا قديمًا لغوردون ، فقد أبرق إليه فى ١٢ يناير يطلب منه القدوم إلى لندن ومقابلته فى وزارة الحربية. وفى الساعة الثانية بعد ظهر يوم ١٥ يناير ، قابل غوردون ولزلى الذى سأله ما إذا كان على استعداد للذهاب إلى سواكن ليستفسر عن أحوال السودان.

فقدم غوردون خطة مؤداها أن يذهب إلى سواكن، ويقدم تقريراً عن الوضع العسكرى فى السودان ثم يعود، وأن يتلقى أوامره من بارنج وأنه يكون معلوما أن الحكومة لاتطلب منه أكثر من أن يقدم تقريراً وأنها ليست مرتبطة معه بأية حال من الأحوال (٣٠).

وأودع هارتنجتون ذلك كله مذكرة قدمها إلى جرانفيل فى نفس اليوم وأكد ضرورة التعجيل بها(٣١).

ودون أن ينتظر جرانفيل ، رد جلادستون على برقيته المؤرخة فى ١٤ يناير والتى يطلب فيها منه الموافقة على الضغط على بارنج لقبول غوردون ، أبرق إلى بارنج فى نفس اليوم -وهو ١٥ يناير الذى حدثت فيه مقابلة ولزلى وغوردون وتقديم مذكرة هارتنجتون - يقول إنه

وصل إلى مسامعه أن غوردون على استعداد للذهاب فوراً إلى سواكن دون المرور بالقاهرة ، وأن مهمته سوف تقتصر على أن يقدم تقريراً لحكومة صاحبة الجلالة عن الموقف العسكرى فى السودان، ويعود دون أى عمل آخر وأضاف «أنه ربما كان من المفيد إبلاغنا وإبلاغكم عن الموقف، فإن ذلك من شأنه أن يرضى الرأى العام البريطانى وختم برقيته بأن طلب منه رأيه(٣٢).

وقد حرص جرانفيل على أن يبعث هذه البرقية بصفة شخصية، ربما لأن جلادستون لم يكن قد وافق رسميًا على اقتراح جرانفيل فى ١٤ يناير .

وجاءت موافقة جلادستون فى برقيته إلى جرانفيل فى ١٦ يناير ، وهى مشوبة بتحفظات على جانب كبير من الأهمية فقد جاء فيها «إذا كان على غوردون أن يقدم تقريراً بما يجب عمله، فينبغى ألايكون هو المسئول عن عمل ذلك ، أو يحملنا عليه بأن يقدم لنا النصيحة بصفة رسمية إذ يكون من الصعوبة بمكان عندئذ بعد أن أرسلناه رفض مثل هذه النصيحة، ولذلك فإنى أعتقد أنه يجب أن يكون واضحًا أنه ليس منا أو نائبًا عنا ليقدم لنا النصح حول هذه النقطة»(٣٣).

وكان رأى جلادستون واضحًا تمامًا فى ذهن غردون ، بدليل أنه كتب إلى شقيقته أوجستا فى نفس اليوم (١٦ يناير) يقول أن هناك فرصة للذهاب إلى السودان، ولكن ليس بصفة حاكم عام، إنما كقائد عسكرى ليقدم تقريراً عن الأحوال هناك(٣٤).

وهكذا، فرغم موافقة جلادستون ، كان من الواضح أنه مصمم على ألا ترتبط حكومته بشىء، وألاينزلق إلى الانغماس فى الشئون السودانية ، وهى الخطة التى كان يرسمها بمهارة العنصر الاستعمارى برئاسة هارتنجتون . وإذا كانت مهمة غوردون قد تحولت فيما بعد من (التقرير) إلى (التنفيذ) فإن جلادستون لم يستطع أن يتخلص من العقدة التى تسلطت عليه منذ البداية، وهى أن غوردون لم يلق بالاً إلى تعليماته(٣٥).

وفى تلك الأثناء كان بارنج فى القاهرة ، قد فشل فى إقناع عبد القادر باشا حلمى وزير الحربية بأن يتولى مهمة إخلاء السودان. ذلك أن الضابط المصرى فكر فى الصعوبات التى تتصل بهذه العملية، وقرر أنه نظراً لوجود الآف من الجنود والمدنيين هناك فإن ذلك يتطلب آلاف من الإبل لتنقلهم عبر الصحراء، وأن تنفيذ هذه المهمة يستغرق ما بين سبعة أشهر وعام كامل(٣٦).

ولما علم بأنه فى النية إعلان عزم الحكومة على التخلى عن السودان قال أن مثل هذا الإعلان من شأنه أن يجعله بلا حول ولاقوة، ورفض القيام بهذه المهمة، وكان حسين باشا خليفة مدير بربر قد قدم تحذيراً مماثلاً عن المصاعب الطبيعية التى تتصل بعملية الإخلاء(٣٧).

لذلك اضطر بارنج فى ١٦ يناير إلى أن يبرق إلى حكومته بأن الحكومة المصرية تكون شاكرة لو أن حكومة جلالة الملكة أوفدت فوراً ضابطًا بريطانيًا مؤهلاً للذهاب إلى الخرطوم ومعه سلطات مدنية وعسكرية كاملة ليتولى أمر الانسحاب(٣٨).

وبعد إرسال هذه البرقية بدقائق ، وصلت برقية جرانفيل التى صدرت من لندن الليلة السابقة، والتى تعرض عليها خدمات غوردون ، على شرط أن يقتصر عمله على مجرد التحقيق فى سواكن. وبدأ لبارنج- كما يقول- أنه الوحيد فى مصر وإنجلترا الذى يعترض على غوردون وشعر أنه لابد مخطىء فى ذلك الاعتراض(٣٩).

لهذا فإنه فى الساعة الحادية عشر والدقيقة الخامسة والأربعين يوم ١٦ يناير أى بعد خمس وأربعين دقيقة من إرسال برقيته الأولى أجاب على برقية جرانفيل بما يلى:

«إن الجنرال غوردون أفضل شخص يقوم بتنفيذ سياسة الانسحاب من السودان بأسرع ما يمكن ، وينبغى عليه أن يفهم تمامًا أنه يجب أن يتلقى تعليماته من المعتمد البريطانى فى مصر ويقدم تقريره إليه. وأنى أفضله على أى شخص آخر بشرط أن يكون على بينة مما سوف يكون عليه موقفه، ومن الخطة السياسية التى سوف ينفذها (٤٠).

وفى نفس الوقت أسرع غوردون إلى بروكسل لينال موافقة ليوبولد ملك البلجيك على تأجيل مشروع الكونجو ، واستدعاء ولزلى برقيًا فى ١٧ يناير. وفى اليوم التالى تمت المقابلة الهامة فى وزارة الحربية بين غوردون وبعض الوزراء. ولم يحضر الاجتماع جلادستون، وإن كان قد أحيط علمًا به.

ولو أن جلادستون أطلع على التعليمات التى وردت فى هذا الاجتماع لما وافق عليها ، لأنها تتعارض مع ما جاء فى برقيته إلى جرانفيل المؤرخة فى ١٦ يناير: فقد ورد فى التعليمات التى صدرت لغوردون وبارنج أن غوردون سوف يسافر تلك الليلة إلى مصر ويصحبته اللفتنانت كولونيل ستيوارت «ليقدم تقريراً إلى حكومة صاحبة الجلالة عن الوضع العسكرى فى السودان وعن الإجراءات التى ينبغى اتخاذها لتأمين سلامة الحاميات المصرية التى لاتزال محتفظة

بمواقعها فى هذه البلاد» وأضيفت إلى هذه التعليمات فقرة أدت فيما بعد إلى متاعب عديدة، وإن كان البعض يعتقد أنها وضعت ضمن التعليمات استجابة لطلب افلن بارنج بإرسال ضابط بريطانى مؤهل إلى الخرطوم يتمتع بسلطات مدنية وعسكرية كاملة ليتولى أمر الانسحاب(٤١).

وكان أن وصل غوردون إلى القاهرة فى ٢٤ يناير ١٨٨٤، وبعد يومين (٢٦ يناير) عين حاكمًا عامًا على السودان . ومن المصادفات العجيبة أنه قتل فى الخرطوم فى نفس اليوم من العام التالى (٢٦ يناير ١٨٨٥) . وتسلم غوردون فى يوم تعيينه خطابًا من الخديوى يحدد له خطوط مهمته، وهى تنفيذ الجلاء عن البلاد وسحب القوات والموظفين المدنيين والسكان ممن يرغبون فى العودة إلى مصر، واتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة الاستقلال السابق لعائلات ملوك السودان(٤٢).

واستند بارنج فى تغيير مهمة غوردون إلى الفقرة الواردة فى برقية جرانفيل إليه فى ١٨ يناير والتى تنص على «أن يقوم غوردون بأية مهام أخرى قد تسندها إليه الحكومة المصرية والتى سوف تعرض عليه عن طريق بارنج(٤٣).

وكان لهذه البرقية التى بعث بها بارنج فى ٢٨ يناير وقع سىء على الوزارة البريطانية، وبصفة خاصة على الرئيس جلادستون وبعض الأعضاء الذين فيما يبدو كانوا لايزالون على اعتقادهم بأن مهمة غوردون استشارية . لذلك وجهوا اللوم القاسى لبارنج ، وقالوا أن حكومة جلالة الملكة وهى تضع فى ذهنها هذه الحالة الاضطرارية لايسعها إلا الموافقة على الأوامر التى فى الحقيقة غيرت مهمة الجنرال غوردون من أن تكون مجرد تقديم النصح إلى أن تصبح تنفيذية ، أو على الأقل مباشرة الجلاء، لا عن الخرطوم وحدها بل عن السودان كله (٤٤). وقيل أن مهمة غوردون قد تغيرت فى المؤتمر الذى عقد بين نوبار وبارنج(٤٥).

وقد دافع بارنج عن نفسه بعد أكثر من عشرين عامًا فى خطاب بعث به إلى جريدة (التيمس) ونشر فى ٩ نوفمبر ١٩٠٥م. وفيه وضع أمام الرأى العام البرقية التى وجهها إليه لورد جرانفيل فى ٢٣ يناير ١٨٨٤ حين كان غوردون فى طريقة من لندن إلى القاهرة، واشتملت البرقية على ستة اقتراحات لغوردون حول الخطوات الواجب اتخاذها بإزاء الأوضاع فى السودان، منها اقتراح بأن يصدر الخديوى مرسومًا إلى شعوب السودان يتضمن هذه العبارة «وقد وكلت الجنرال غوردون الحاكم العام السابق للسودان أن يتوجه إليه كنائب عنى ولكى

يرتب معكم الجلاء عن البلاد وسحب القوات، وأن حكومة جلالة الملكة وهى شديدة الاهتمام برفاهيتكم ، قد عينت أيضًا الجنرال غوردون نائبًا عنها لنفس الغرض ولذلك فإن الجنرال غوردون قد عين حاكمًا عامًا للوقت اللازم لإنجاز الجلاء».

ثم قال جرانفيل «ليس لدى حكومة جلالة الملكة معرفة كافية تمكنها من تكوين فكرة عن مدى الناحية العملية فى هذه المقترحات ، ولذلك فأنى أصرح لك نظراً لأن الوقت ثمين إما أن تعمل الترتيبات المقترحة فوراً أو أن تنتظر وصول الجنرال غوردون للتشاور معه حول الإجراء الذى يتخذ».

ثم يرد بارنج التهمة عن نفسه فيقول : «ولو أننى وافقت موافقة تامة على تبديل تعليمات غوردون، فإن الاقتراح بالتبديل لم يصدر منى أو فى الحقيقة من أى شخص فى القاهرة»(٤٦) ثم يختتم دفاعه بقوله «وقد بدأ لى فى ذلك الوقت بالنسبة للبرقية المؤرخة فى ٢٢ يناير، أن لى الحق كله فى أن افترض أن حكومة جلالة الملكة قد وافقت على تغيير واجبات غوردون بمعنى يجعل منها واجبات تنفيذية لامجرد واجبات استشارية»(٤٧).

وغادر غوردون القاهرة فى ٢٦ يناير ١٨٨٤ وبصحبته الكولونيل ستيوارت الذى كان أحدث خبرة بشئون السودان. وكان بارنج يشعر أن ستيوارت هذا أقدر على معالجة الأمور من غوردون. وكان هناك عضو نائب هو الأمير الغورى عبد الشكور بن عبد الرحمن - وكان فى مصر ثم عين سلطانًا على دارفور تنفيذا لسياسة غوردون التى تقضى برد السودان إلى العلاقات الحاكمة القديمة، أى أن غوردون لم يكن يريد الانسحاب من السودان بل يتوق لأن ينظم البلاد لمستقبل قادم . وقد جاءوا بعبد الشكور هذا وهو لايفيق من السكر ، وألبسوه كسوة التشريفة المرصعة بالأوسمة والنياشين، ثم أركبوه القطار مع غوردون مع عدد كبير من زوجاته ، فكان مثاراً للضحك والسخرية، واشتبك مع غوردون، فخلفه وراءه فى أسوان. وهكذا يتجاهل غوردون السلطة الشرعية فى البلاد، ثم أخذ يبحث عن بقايا الأسر الحاكمة من هذا النوع ويعيدها إلى السودان.

وتوقف غوردون فى بربر فى ١١ فبراير حيث كشف أمام طائفة من الأعيان عن نية الحكومة الانسحاب من السودان، وانتشر الخبر بسرعة البرق، ونجمت عنه أوخم العواقب، فإن المهدى لابد قد علم نية الحكومة، فليس من المستبعد أن يكون قد بادر بسؤال زعماء القبائل الذين كانوا لايزالون مترددين فى الانضمام إليه ما إذا كان يجب عليهم تأييد حكومة تعد العدة للتخلى عنهم .

وكانت النتيجة الحتمية أن القبائل التى باتت تخشى نقمة المهدى فى حالة انسحاب الحكومة - تحولت للقضية المهدية[٤٨].

وفى المتمة أكد غوردون نية الحكومة فى رد سعد أمير الجعليين فانضم للمهدية، إذ كيف يبقى على ولائه لحكومة تخلت عنه [٤٩].

ويدافع البعض عن هذا التصرف فيقول أن غوردون قد كشف عن مهمته منذ البداية حتى لايعلق الناس على قدومه آمالاً كاذبة ، فيتهم بعد ذلك بالغش والخداع حين يبدأ الإخلاء[٥٠].

وحيثما تجمع الناس بين بربر والخرطوم ، وزعت عليهم مناشير تعلن إلغاء تحرير الرقيق وتخفيض الضرائب وقيام الحكم الذاتى. وبدأ واضحًا أمام غوردون وستيوارت أن الناس يرحبون بإلغاء تحرير الرقيق. ولم يهتموا كثيراً بالمناشير الأخرى حتى تلك التى تبشرهم بأنهم سوف يحكمون أنفسهم[٥١].

وقد أيدت (التيمس) غوردون فى هذا الإجراء ، وقالت أنه لم يكن هناك سوى الاختيار بين تحمل الرقيق لبعض الوقت، أو التضحية بالخاميات المبعثرة[٥٢] وقد وصف (ستيوارت) هذا الإعلان بأنه قفزة فى الظلام. ومع ذلك يحلو لبعض من نصبوا أنفسهم للدفاع عن غوردون وأعماله أن يعلل هذا العمل الأخرق بأنه لما رأى غوردون ما حل بالإدارة المصرية بعد هزيمة فالنتين بيكر فى شرق السودان، والتى ترتب عليها تعزيز مركز المهدية ، أراد أن يستميل إليه زعماء القبائل بالكشف عن الوثيقة وما يتبعها من مزايا سياسية بالنسبة إليهم، فيمنعهم من الانضمام للمهدية [٥٣].

ولست أدرى أية «مزايا سياسية» يمكن أن ينالها الناس من حكومة قررت أن تتركهم وشأنهم، مع أن غوردون نفسه فى مقابلته مع المستر (ستيد) محرر الجازيت، كان يرى أنه بمجرد إعلان الإخلاء ، فإن كل رجل سوف ينضم إلى المهدى[٥٤].

وما أن وصل غوردون إلى الخرطوم فى ١٨ فبراير ١٨٨٤ حتى أمطر سير افلين بارنج بوابل من البرقيات ، فالرجل الذى غادر انجلترا منذ شهر يحمل تعليمات بأن يقدم تقريراً عن أفضل الوسائل لتنفيذ الجلاء عن السودان «بدأ يتكلم صراحة عن القضاء على المهدى بمعاونة قوات بريطانية وهندية»[٥٥].

وقال سير تشارلز ديلك أن غوردون لابد قد جن كما حدث له فى مناسبات حرجة أخرى فى حياته [٥٦].

وقد يبدو ذلك التطور الغريب فى موقف غوردون فى نظر الوزير الإنجليزى جنونًا، ولكن هذا الموقف الجديد يتفق فى كل تفصيلاته مع الآراء التى سبق أن أدلى بها غوردون لمحرر الجازيت.

بل أن غوردون وهو فى كورسكو فى طريقه إلى الخرطوم، كتب إلى بارنج فى أول فبراير ١٨٨٤م يطلب منه إبلاغ وزارة الخارجية أنه طلب من ليوبولد ملك البلجيك أن يضع يده على مديريتى بحر الغزال وخط الاستواء وتعيينه حاكمًا عليهما، ولكن جرانفيل رفض السماح له بالذهاب إلى أبعد من الخرطوم[٥٧] وهكذا كان غوردون يتصرف فى أملاك مصر كأنما هى ضيعة ورثها عن أجداده أو أقطعتها إياه دولته .

ولم يقتصر هذا التطوير الغريب على موقف غوردون فى الخرطوم بل تعداه إلى موقف الحكومة الإنجليزية ذاتها.

ويتصل هذا بالموقف فى شرق السودان حيث قاد الثورة ضد الحكومة عثمان بن أبى بكر دقنه، وأصله من عائلة كبيرة تعمل فى تجارة الرقيق وتدعى الانتساب لأصول كرديه.. وقد ولد عثمان حوالى ١٨٤٠ وعمل بالتجارة بين سواكن وجده إلا أن الحكومة ألحقت إضرارً به وبتجارته غير المشروعة ، فقبض عليه مع اثنين من أشقائه وألقى بهم فى السجن. وعاد عثمان إلى سواكن ليجد أن ثروة العائلة كلها قد ضاعت ، فاشتد حقده على الحكومة وحاول بالفعل إثارة بعض الاضطرابات أيام الأزمة العرابية فى مصر، فلم يفلح.

فلما نشبت ثورة محمد أحمد، وجد فيها بغيته، وتوجه إلى الأبيض وهناك قابل محمد أحمد الذى عول على الانتفاع بخدماته فى شرقى السودان، فزوده ببعض الكتب إلى مشايخ البلاد - من هدندوة وبشارين وأمرار- يدعوهم فيها لنصرة الدين والقيام مع عامله عثمان دقنة لمحاربة الترك والجهاد فى سبيل الله[٥٨] .

وكان أهالى شرق السودان وقتئذ موزعين بين طريقتين دينيتين رئيسيتين : الطريقة الختمية والطريقة المجذوبية. ونظراً للرعاية التى كانت تسبغها الحكومة على الطريقة الأولى، كان من الطبيعى أن يميل أنصار الطريقة الأخرى إلى تأييد المهدى إذا بدت أقل بادرة تنبىء عن نجاح قدرته. وكان عثمان نفسه ينتمى إلى الطريقة المجذوبية فلقى تأييداً من الشيخ الطاهر المجذوب الذى دعا أتباع الطريقة- وهم قبيلة الهدندوة- إلى تأييد عثمان وتعضيده ، وأقسم الشيخ يمين الولاء للمهدية.

وحاول عثمان أن يستميل إليه الميرغنية أتباع الطريقة الختمية، فلم يفلح ولما سمع محمد بك توفيق محافظ سواكن بخبر عثمان خرج إلى سنكات وعمل على تحصينها وتمكن من صد عثمان عنها فى ١٥ أغسطس ١٨٨٣ بعد معركة عنيفة جرح فيها عثمان نفسه.

ولكن عثمان لم يتطرق اليأس إلى قلبه، فتسرب الحصار على سنكات وعلى طوكر وهى تقع على مسافة عشرين ميلاً من الساحل فى دلتا خور بركة ، وواحدة من أهم مصادر الغلال فى السودان الشرقى.

وفى ذلك الوقت انفصل سليمان باشا نيازى عن قيادة حملة هيكس وعين حاكمًا عامًا على السودان الشرقى فأرسل قوة من خمسمائة جندى لرفع الحصار عن طوكر بقيادة محمد باشا طاهر، وصحب الحملة المستر مونكريف (Moncrieff) القنصل الإنجليزى فى سواكن. ولكن القوة تمزقت أربا وقتل مونكريف وعاد طاهر باشا إلى سواكن، وذلك فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ أى فى نفس اليوم الذى وقعت فيه مذبحة شيكان. كما تمزقت قوة أخرى أرسلها نيازى لرفع الحصار عن سنكات فى أول صفر ١٣٠١ (٢ ديسمبر ١٨٨٣) وأعقب ذلك قطع طريق بربر- سواكن [٥٩].

وفى ٢٣ نوفمبر ١٨٨٣، أبرق بارنج إلى جرانفيل أن هناك نية لإرسال فالسنتين بيكر باشا على رأس قوة لفتح طريق بربر- سواكن- ومد يد المعونه إلى الحاميات فى الداخل بعد أن دب فيها الفزع بسبب هزيمة هيكس[٦٠].

وأصل هذه القوة من الشرطة ، تختلط فيها العناصر التركية ببقايا الجيش العرابى القديم، وقد سافرت إلى السودان وسط عويل الأهالى حتى اضطر بيكر باشا إزاء هذا الموقف الذى يثبط عزائم الجند إلى أن يأمر القطار بالتحرك قبل موعده، فتخلف عنه الجنرال سارتوريوس، أحد قواد الحملة [٦١].

وكانت قوة على جانب كبير من سوء النظام وقلة الدراية بالفنون العسكرية[٦٢] وساد الخلاف بين الضباط المصريين والسودانيين ، كما أن الجنود كانوا قد تطوعوا أصلاً للعمل فى الشرطة ولم يدر بخلدهم أنهم سيرحلون إلى السودان ، إذ كان المقصود أن يحاربوا قوات البدو التى كانت تغير على أطراف الدلتا [٦٣].

وخرجت قوة بيكر من سواكن فى محاولة لرفع الحصار عن سنكات وطوكر. وكان طبيعيًا أن

تحل بها هزيمة ساحقة ، فرت على أثرها إلى ترينكيتات ثم إلى سواكن. وأعقب ذلك سقوط سنكات فى يد عثمان دقنه مما أدى إلى شدة الفزع فى سواكن ، كما أن الشعور العام فى انجلترا بدأ يطالب بالانتقام . وعقدت الوزارة البريطانية اجتماعين فى ٦ فبراير، تقرر على أثرهما إرسال قوات البحرية إلى سواكن ، وأشار المستشاران العسكريان للحكومة وهما لورد ولزلى ودوق كمبردج بإرسال حملة بريطانية إلى سواكن لتوقع الهزيمة بأية قوة عربية قد تحاول حصار المدينة.

وأدرك جلادستون أن مثل هذا العمل من شأنه أن يغير بصفة أساسية من موقف انجلترا فى السـودان[٦٤] فى حين أن الملكة أيدت إرسال هذه الحملة «وإلا صار من المستحيل إقناع المسلمين أنهم لم يهزمونا » وطلبت النظر بعين الاعتبار فى خطة لورد ولزلى[٦٥].

ووجد الجانب الاستعمارى فى هذه الهزائم بغيته . وبالفعل قررت الوزارة فى ١٢ فبراير – رغم معارضة جلادستون وبارنج – إرسال حملة إلى سواكن ، لإنقاذ الحاميات الباقية لحماية المدينة ، على أن يرأس الحملة سير جرالد جراهام .

ووقف هارتنجتون فى المجلس بعد أسبوعين فقط من مغادرة غوردون للقاهرة يعلن أن هذا الإجراء لايعد بمثابة تدخل فى السودان، لأن منطقة البحر الأحمر قد تعد من الناحية الفنية جزءاً من السودان، فى حين أنها من الناحية العملية يمكن أن تعد منفصلة عنه تمامًا. وعلق البعض على تصريح هارتنجتون بقوله «لست أدرى هل صرح بذلك ليقنع أعضاء البرلمان أو ليقنع فوق ذلك رئيسه جلادستون[٦٦].

وسخرت (التيمس) من هذا القرار فقالت : أن الجنرال غوردون فى الخرطوم يقدم عروضًا للسلام والحرية باسم انجلترا إلى الشعب الذى سوف يعمل الجنرال جراهام السيف فى أقربائه فى ترينكينات[٦٧].

ولما وصل جراهام إلى سواكن كان أول نبأ بلغه هو سقوط طوكر التى أتى لرفع الحصار عنها[٦٨].

ورغم أن جراهام أنزل بقوات عثمان دقنه هزيمتين كبيرتين إلا أنه لم تبد أية بادرة على استسلام عثمان الذى انسحب داخل المرتفعات . ورأى جراهام ضرورة توجيه ضربة ثالثة للقضاء عليه قضاء مبرمًا فطلب الإذن من وزير الحربية للتقدم نحو سنكات ووافقت الوزارة

على ذلك[٦٩] ولكن جراهام طالب أيضا أن تتقدم فصيلة من قواته إلى (هندوب) لاستطلاع طريق بربر.

وارتاع جلادستون لهذا الاقتراح، فقد بدأ واضحًا له أن الحكومة قد انغمست رغم أنفها فى سياسة التدخل والغزو، وبدأ واضحًا أيضًا أن العنصر الاستعمارى فى الوزارة قد أوشك على بلوغ مآربه، وتصادف أن وصلت برقية جراهام مع طلب غردون المفاجىء إرسال قوات بريطانية وهندية للقضاء على المهدى[٧٠]. بل لقد طلب أيضًا إرسال الزبير باشا ليحل محل السلاطين السابقين للسودان، الذين أثبتوا أنه لافائدة ترجى من ورائهم . وكان قد سبق لغوردون أن أبرق إلى بارنج من أبوحمد وهو فى طريقه إلى الخرطوم، أن الزبير هو أنسب شخص ليكون حكمداراً عامًا على السودان إذا أردنا أن يسود الهدوء فى البلاد [٧١].

وكان بارنج أيضًا يؤيد إرسال الزبير، ولايعتقد أن تعيينه يمكن أن يؤثر فى مسألة الرق[٧٢].

وكانت خطة غوردون أنه بعد القضاء على المهدى، يمكن أن يحكم الزبير السودان على أساس أن يتمتع بحماية دولة خارجية، وهذه الدولة إما أن تكون مصر أو تركيا أو بريطانيا ، وسوف تكون السيادة لها بصفة اسمية دون أى التزامات من ناحية الأموال أو الجنود أو المسئولية . ولما كانت مصر وتركيا فى نظر غوردون لا تصلحان للقيام بهذا الدور، فقد رأى غوردون أنه يمكن لبريطانيا أن تلعب هذا الدور، أى يكون الزبير فى وضع مماثل لوضع أمير أفغانستان الذى يتلقى من بريطانيا معونة أدبية . وأيده بارنج فى ذلك [٧٣].

وهكذا أصبح الوضع أمام الوزارة البريطانية ينحصر فى : هل يوافقون على إرسال الزبير وتعزيز قوات جراهام والقضاء على المهدى؟

أما بخصوص إرسال الزبير ، فرغم موافقة بارنج وتأييده الشديد[٧٤] له ، فإن الوزارة لم يسعها الموافقة على إرسال رجل سبق لغوردون نفسه أن وصفه بأنه «أكبر تاجر للرقيق ظهر فى الوجود » كى يحكم السودان تحت السيادة البريطانية. أضف إلى ذلك أن جلادستون رأى أن انسحاب القوات المصرية من السودان يترك البلاد من حق الأتراك قانونًا (De Jure)، وهذا ما تجاهله كل من بارنج وغوردون، هذا فضلا عن أن الوزارة كانت منقسمة على نفسها إزاء هذه المسألة ، فإن (ديلك) كان يرى أنه لو عرضت الحكومة تعيين الزبير، فإن جماعة مكافحة الرق (Anti-Slavery Society) ، يمكنها مع المحافظين قلب الوزارة فى مجلس العموم [٧٥].

وفى أثناء هذا التردد الذى ساد موقف الوزارة ، أقدم غوردون على خطوة خطيرة، فإنه لم يعد يحتمل تأخير الحكومة، فانفجر فى إحدى ثورات غضبه يعلن عن طلبه الزبير إلى (فراد باور) مراسل (التيمس) فى الخرطوم وقنصل انجلترا بها. وكان طلب إرسال الزبير قد بقى حتى الآن -رسميا- فى طى الكتمان. ويبدو أن غوردون قدر أن إعلان هذه المسألة من شأنه أن يجبر الحكومة على النزول على طلبه .

وإذا كان هذا ما دار بذهنه فعلاً ، فإنه يكون قد أخطأ خطأ كبيراً، فإن بلاده التى لم تكن هضمت بعد مسألة إباحة الرق، لم يكن من المتوقع أن تبتلع مسألة إرسال الزبير، فازداد تشدد موقف جماعة مكافة الرق.

وقررت الوزارة فى النهاية ضرورة إبقاء الزبير فى القاهرة، لأن الرأى العام لايحتمل تعيين الزبيـــر[٧٦]. ويقول البعض أن الرأى العام البريطانى كان يفضل كثيراً أن تستمر الفوضى وتجارة الرقيق فى السودان على أن يقضى عليها حاكم كان أصلا من تجار الرقيق[٧٧].

وهكذا بدا أن الموجة الاستعمارية التى كانت قد علت، لم تصل إلى الحد الكافى، بل لقد بدا أنها فى طريق الانحسار. وكانت الخطوة التالية حاسمة للغاية فقد اعترض (هاركورت Harcourt) أحد أعضاء الوزراء على توسيع نطاق عمليات جراهام العسكرية، وفعلاً قررت الوزارة إبلاغ القائد بأنها لاتنوى إرسال قواتها إلى بربر، وأن عمله ينبغى أن يقتصر على تهدئة المنطقة الواقعة حول سواكن، وإعادة المواصلات مع بربر بوسائل سلمية عن طريق الاستعانة بالقبائل الصديقة، وأن عليه أن يستعد للإبحار سريعًا مع قواته [٧٨].

وترتب على هذا الإنسحاب نتائج بالغة الخطورة ، فقد بدت القوات الإنجليزية فى نظر المهديين عاجزة عن أن تحقق نصراً مؤزراً عليهم، الأمر الذى انتهى بالقبائل النازلة بالشمال والشمال الشرقى من الخرطوم إلى أن تتخلى عن ترددها السابق، وتعلن انضمامها لجانب المهدى، فقامت بقطع خطوط المواصلات وبات من المستحيل سحب الأهالى أو الحاميات .

وكان أن غدت المشكلة تنحصر فى «كيفية الخروج بغوردون وستيوارت من الخرطوم [٧٩]، وكانت الوزارة البريطانية بعد اجتماعها فى ١١ مارس قد أبلغت بارنج فى برقية ١٣ مارس أنه لايسعها الموافقة على إرسال الزبير أو إرسال القوات الإنجليزية إلى بربر[٨٠].

وصادفت هذه الأنباء تحرج موقف غوردون فى الخرطوم «ففى ١٢ مارس تم قطع خط البرق بين الخرطوم وبربر ، وظهرت تجمعات المهديين بقيادة الشيخ العبيد وأولاده والشيخ المضوى

عبد الرحمن - عند الحلفاية ، وطردت قوات الحكومة منها . وفشل غوردون مرتين فى استردادها . ولم يعقب ذلك أى هجوم من جانب الثوار بعد هذين الانتصارين[٨١] انتظاراً لتعليمات المهدى. وكان قد أرسل إلى غوردون فى ٧ جمادى الأولى ١٣٠١ (٥ مارس ١٨٨٤) رده على ما سبق أن عرضه عليه الحاكم البريطانى من الاعتراف به سلطانا على كردفان. ووصل رد المهدى فى ٢٢ مارس يعرض على غوردون اعتناق الإسلام، ويبعث إليه بجبة مرفقة وهى زى الدراويش. ورفض غوردون العرض بكل احتقار ودفع الهدية بقدمه ، وأعاد الرسل إلى الأبيض، وبدأ العدة للدفاع عن الخرطوم. وبالفعل عين المهدى محمد عثمان أبو قرجه أميراً لجهات البحر وطلب منه تنظيم الحصار حول الخرطوم .

وفى الوقت نفسه أرسل محمد أحمد معلمه السابق محمد الخير أميرا على بربر، فوصلها فى ٢٧ أبريل . وكان الشيخ الأمين أحمد المجذوب - شيخ المجاذيب- قد انضم إليه فى الدامر، ومن الدامر كان محمد الخير قد كتب إلى حسين باشا خليفة حاكم بربر بالتسليم فرفض، ففرض الحصار عليها فى ١٦ رجب ١٣٠١ (١٢ مايو ١٨٨٤) واستسلم حسين باشا فى ٢٣ رجب ١٩ مايو [٨٢].

وبذلك بات موقف غوردون بالغ الخطورة ، فعثمان دقنه أغلق عليه الطريق إلى سواكن، ومحمد الخير أغلق طريق النيل نحو الشمال، ولم يعد فى وسع غوردون إخلاء الخرطوم دون أية مساعدة عسكرية من الخارج.

وأخذ القلق يسيطر على الرأى العام الإنجليزى، وعندئذ أدركت الملكة خطورة الموقف فأبرقت إلى لورد هارنتجتون فى ٢٥ مارس تقول أن الجنرال غوردون فى خطر وأنه- أى هارنتجتون - ملزم بأن يقوم بمحاولة لإنقاذه[٨٣] فرد جرانفيل فى ٢٥ مارس على برقية لبارنج فى اليوم السابق يقول أن الحكومة تود أن تترك لغوردون مطلق التصرف فى البقاء فى الخرطوم، إذا وجد ذلك ضروريًا ، أو أن ينسحب بطريق الجنوب أو أى طريق آخر يمكن أن يسلكه [٨٤].

وقد ثبت أنه كان فى وسع غوردون الجلاء فيما بين ١٨ فبراير (تاريخ وصوله إلى الخرطوم) و١٢ مارس تاريخ قطع خط البرق، بل وحتى فى إبريل لغاية منتصف مايو ١٨٨٤، كانت هناك فرصة للهروب لو أنه حاول الانسحاب من الخرطوم بطريق بربر، ولكنه لم يشأ أن يستفيد من هذه الفرص[٨٥] وبقى فى الخرطوم متعمداً أو متحديًا رغبات رؤسائه . وهنا بدأت الحقائق

تتضح فى ذهن جلادستون : غوردون يسعى إلى إكراه الحكومة على التدخل ، ويأمل أنه بقدر ما يطول مقامه فى السودان، يشتد الأمل فى أن ترسل الحكومة إلى السودان جيشًا للقضاء على المهدى.

والشواهد كلها تؤيد جلادستون فى تحليله للموقف فى السودان ، فقد جاء فى رسالة غوردون إلى بارنج فى ٧ أبريل أنه إزاء رفض الحكومة إيفاد الزبير أو حملة إلى بربر، فإنه يعتبر نفسه حراً يتصرف حسبما تدعو الظروف ، وأنه سوف يبقى فى مركزه طالما يستطيع ذلك، وإذا كان فى وسعه القضاء على الثورة فلن يتردد فى ذلك، وإذا لم يستطع ، فإنه سوف ينسحب إلى خط الاستواء لينزل بالحكومة عار التخلى عن حاميات سنار وكسلا وبربر ودنقلة، وهنا لاتجد مناصًا من القضاء على المهدى(٨٦).

واعتبر جلادستون هذه الرسالة تحديًا شخصيًا له (٨٧)، فلم يعبأ بالرأى العام ووقف موقفًا صلبًا أمام مجلس العموم وتجاهل الصاحفة وقال إن إرسال جيش معناه إعلان الحرب ضد شعب يكافح من أجل حريته (٨٨).

وبالفعل بدأت الحملة التى تدعو لإنقاذ غوردون تخف تدريجيًا ، وشغل الناس بأنباء أخرى أكثر أهمية منها تحركات الروس على حدود أفغانستان ، وبدا كأنما الجميع قد نسوا غوردون، بل أن جرانفيل بدأ يرى أن غوردون يسير على سياسة من وحيه للقضاء على المهدى دون جيش، وأن الحكومة بذلك تنفى مسئوليتها(٨٩) واكتفى جلادستون بأن أدلى ببيان فى مجلس العموم فى ٣ أبريل بأن لغوردون مطلق الحرية فى البقاء فى الخرطوم حتى ينتهى من مهمته أو ينسحب فى أى وقت يشاء ، وأن الحكومة لاتنوى أن تتدخل فى تصرفاته(٩٠).

رابعًا : حملة الإنقاذ:

وفى ٢٦ أغسطس ١٨٨٤ ، عين لورد ولزلى قائداً لحملة الإنقاذ. وعندما وصل إلى مصر فى ٩ سبتمبر ، كان الفيضان قد بلغ حداً جعل غوردون يفكر فى إنفاذ إحدى بواخره الصغيرة فى النيل لكى تمر فوق الجنادل إلى مصر، وفكر فى انتهاز هذه الفرصة لكى يبسط أمام السلطات فى القاهرة ولندن والرأى العام فى بلاده حقيقة الوضع فى الخرطوم وقد شحن بهذه الباخرة واسمها (عباس) مجموعة من الوثائق تضم مفكرة ستيوارت Stewart, S Diary، ونداء شخصى بطلب المعونة موجه منه إلى الدول الأوربية. وفى ليلة ٩ سبتمبر ، كانت الباخرة على وشك الإقلاع حين طلب القنصل الإنجليزى (فرانك باور) والقنصل الفرنسى المسيو هيربن

Herbin السماح لها بالسفر، ثم طلب ستيوارت أن يسافر معها وكان ستيوارت هو الرجل الثانى فى القيادة ، لذلك لاتدرى السبب فى تخليه عن غوردون فى هذه المحنة، قد علق أحد أصدقائه على ذلك بقوله «إن دونالد ستيوارت كان صديقًا شخصيًا لى. ولايمكن لأحد أن يشك فى شجاعته ، ولكن ما كان يجب أن يخلف أخاه فى السلاح وحيداً فى الخرطوم[٩١].

والمعنى الذى يمكن استخلاصه من سفر ستيوارت وزملائه أن الطريق كان لايزال مفتوحًا للعودة إلى مصر، ومع ذلك فضل غوردون البقاء فى الخرطوم. وكتب فى مذكراته أنه بفرض وصول حملة الإنقاذ ، فإنه كان مصممًا على ألايمثل دور الحمل الذى تم إنقاذه . وأكد أن الغرض من الحملة هو إنقاذ شرف إنجلترا عن طريق إنقاذ الحاميات فى السودان وليس من المعقول أنها جاءت لإنقاذه وحده[٩٢].

وفى موضع آخر من مذكراته يقول : إنى أعلن أننى لن أغادر السودان قبل أن تتاح الفرصة لمغادرة السودان لكل من يريد ذلك، وإلا بعد أن تقوم حكومة تحمل العبء، وحتى لو وفد رسول أو جاءنى خطاب يأمرنى بالعودة، فلن أطيع ذلك ، بل سأبقى هنا أسقط مع المدينة وأخاطر بكل شىء[٩٣].

أما ستيوارت ورفاقه فقد هوجموا فى بلاد المناصير قرب أبوحمد وقتلوا فى ١٨ سبتمبر على يد سليمان نعمان ودقمر[٩٤] أحد شيوخ القبائل المحلية.

وكان غوردون صريحًا مع شقيقته (أوجستا) حين كتب إليها يقول : وإنى أتوقع أن يشتد حنق حكومة صاحبة الجلالة على بسبب بقائى واضطرارها إلى التدخل ... ثم يقول إنه سعيد لأنه حاول القيام بواجبه[٩٥] أى أن بقاءه فى الخرطوم يعد فى رأيه قيامًا بواجبه.

ولم تصل أنباء حملة ولزلى إلى غوردون إلا فى ٢٠ سبتمبر ، ومع ذلك فإن طابور الصحراء لم يتقدم من كورتى فى دنقلة عبر صحراء بيوضة متجهًا إلى الخرطوم إلا فى ٨ يناير ١٨٨٥م، وفى تلك الأثناء كان موقف غوردون يزداد حرجًا يومًا بعد آخر، فإن المهدى وأنصاره كانوا قد غادروا الأبيض فى بداية إبريل ١٨٨٤، وعسكروا بالرهد ، ثم تحرك قسم من الجيش بقيادة عبد الرحمن النجومى من الرهد فى بداية رمضان (٢٥ يونيو) ، فوصل الخرطوم فى أوائل سبتمبر وبدأ يشدد ضغطه على المدينة. أما المهدى فقد غادر الرهد مع بقية أتباعه والأسرى فى ٢٢ أغسطس حتى وصل إلى الدويم وسار بمحاذاة النيل الأبيض على الضفة اليسرى حتى بلغ موقع (أبوسعد) جنوبى أم درمان فى ٢٣ أكتوبر وفيه أقام مقر القيادة وكتب

إلى غـوردون يطالبـه بالتـسليم، ولم يلبث أن استـسلمت قلعـة أم درمان فى ٥ يناير ١٨٨٥، فكان لذلك وقع سىء فى نفوس المحاصرين(٩٦).

وكـان لورد ولزلى قد وصل إلى دنقلة فى ٣ نوفـمبر ١٨٨٤، وفى اليـوم التـالى قـرأ على الناس دكريتو خديوى موجه إلى المدير والعلماء والقضاة والأعيان والتجار ومشايخ البدو بأن ولزلى يحمل إلى السودان قائداً للقوات البريطانية ليقوم بما تدعو الحاجة إليه من عمليات عسكرية، وطلب منهم إطاعته (٩٧).

وكانت التعليمـات الأولية إلى ولزلى تنص على إنقاذ غـوردون وستيورات فى الخرطوم، وبعد أداء هذه المهـمة ، ينبغى ألايقـوم بأية عـمليات هجـومـية . ومع ذلك فإنه بعد أن يتم انسحاب الضابطين والجنود والموظفين المصريين فى سلام كان عليه أن يحمل التربيات اللازمة لإقامة حكومة للسودان وخاصة فى الخرطوم(٩٨). وبذلك يحقق الاستعماريون الأحرار هدفهم الذى عملوا من أجله فترة طويلة.

ووصلت حملة الإنقاذ إلى كورتى قبل أول العام الميلادى وهناك احتفلت ببداية العام الميلادى الجديد ولكن القوة لم تحتفل لأنه وصلت رسالة من غوردون مؤرخة فى ٤ نوفمبر ، ينصح فيها ولزلى بأن يشق طريقه من (أم بقول) - كورتى إلى المتمة عبر صحراء بيوضة ، وقال أنه سوف يجد فى انتظاره فى المتمة خمس سفن مزودة بتسعة مدافع، وقال إنه رأى أن غوردون يمكنه مواصلة القتال أربعين يومًا أخرى بسهولة. وقال أيضًا أن الطريق على طول النيل شمالى الخرطوم لاتحتله أية عناصر عربية لأنها تتركز فى الجنوب ، والجنوب الشرقى والشرق من المدينة(٩٩).

واضطر ولزلى بعد أن كشفت هذه الرسالة عن دقة الموقف وخطورته أن يبدل خططه، فعول على أن يتقدم طابور عبر الصحراء إلى المتمة فى مسافة ١٧٦ ميلاً ومنها إلى الخرطوم، وبات هذا الجيش يعرف اسم (طابور الصحراء) Desert Column. أما بقية الجيش فتسير طبقًا للخطة الأصلية بمحاذاة النهر. وخرجت مقدمة طابور الصحراء فى ٣٠ ديسمبر لاحتلال آبار الجقدول، وبعد أن أخذ سيرهربرت ستيوارت قائد الطابور العدو على غرة عند هذه الآبار، واصل سيره إلى المتمة، حيث بات من الواضح أن المهديين عقدوا النية على سد الطريق أمام الطابور عند آبار أبى طليح على مسافة ٦٣ ميلاً من المتمة وكان ولزلى قد أمر سير تشارلز ولسون بمرافقة الطابور، بشرط أنه عقب وصوله إلى المتمة، كان عليه أن يتوجه على ظهر

البواخر التى تحدث عنها غوردون إلى الخرطوم بمساعدة ضباط البحرية وقوة صغيرة من المشاة. ثم يتباحث مع غوردون ، ويعود بالجنود على نفس البواخر إلى المتمة والاتصال بمركز قيادة ولزلى. ويبدو من هذه التعليمات أنه لم تكن هناك نية لسحب غوردون من الخرطوم، وأن ولزلى اعتقد أن المهدى لابد أن ينسحب حين يرى قوة ولسون ، وبالتالى يرفع الحصار عن المدينة، وبذلك تصبح الخرطوم مركزاً سياسيًا لرسم الخطط للمستقبل ، بينما تتحول بربر إلى هدف عسكرى، فتكفى قوة صغيرة برياسة ولسون لإقناع أهالى الخرطوم بوجود الجيش البريطانى، بينما تعمل القوة البريطانية الآتية بمحاذاة النهر على احتلال بربر والتقدم شرقًا على طريق سواكن[١٠٠].

فى حين أن خطة المهدى كانت تقوم على أساس أن تموت الخرطوم جوعًا فتضطر إلى التسليم كما حدث فى الأبيض. فلما شعر باحتمال قدوم قوة بريطانية لرفع الحصار عن المدينة، بات من الضرورى مهاجمة المدينة فوراً.

واشتبك البريطانيون مع قوات محمد الخير، وعلى ود سعد فرح ، أمير الجعليين عند أبى طليح ، وخسر المهديون - حسب تقرير ستيوارت الرسمى- ثمانمائة قتيل بعد أن أبدوا بسالة وإقدامًا منقطع النظير[١٠١].

وبعد معركة أبى طليح استأنف الطابور زحفه ، فاشتبك مع التعزيزات التى أرسلها المهدى بقيادة النور محمد عنقرة عند القبة فى ١٩ يناير ، وتمكن الطابور من صد المهديين ، ولكن بعد أن دفع ثمن ذلك حياة قائده ستيوارت ، فحل محله ولسون الذى تقدم نحو النيل فوجد بواخر غوردون تحمل أنباء سيئة بأن مركز غوردون فى الخرطوم بات حرجًا للغاية [١٠٢].

وبدلاً من أن يتقدم ولسون على ظهر البواخر إلى الخرطوم مباشرة تمهل قليلاً ، إذ شعر أن واجبه الأول هو تأمين سلامة القوة التى سوف يخلفها فى المتمة على ضفاف النيل، فقد خشى أن تتعرض للهجوم من جانب الإمدادات التى بدأت تنهال على أعدائه من الشمال ومن الجنوب، وكان يعتقد فى إمكان تخفيف الضغط على الخرطوم، إذ أن انتصارات جقدول وأبى طليح لاشك سوف تقوى روح الجنود المعنوية فى الخرطوم ، فضلا عن أن المهدى سوف يسحب بعض قواته لمواجهة القوة القادمة من الشمال [١٠٣].

ويخالفه البعض فى اعتقاده ، ويرى أن تأخير قدوم القوة البريطانية هو السبب فى سقوط الخرطوم ومصرع غوردون وتقرير مصير السودان، وأن المهدى استقر رأيه على الهجوم فقط حين

بلغه التعطيل الذى أصاب القوة البريطانية فى القبة، وأنه لم يكن فى نيته الهجوم قبل ذلك، إذ أنه لما علم بما حل بقواته فى أبى طليح أراد أن يرفع الحصار وينسحب إلى كردفان ، فلو ظهر الإنجليز أمام الخرطوم قبل أن يشن هجومه عليها ، لرفع الحصار وانسحب [١٠٤].

ومهما يكن من أمر، فلاشك فى أن ظهور القوة البريطانية فى صحراء بيوضة كان له أثر كبير فى موقف المهدى أمام الخرطوم، ولاشك فى أن المهدى أيضًا وضع فى ذهنه يومئذ النتائج التى تترتب على رفع الحصار والإنسحاب إلى كردفان أو مهاجمة المدينة فوراً، ولابد أنه دارت مناقشات وظهرت آراء تؤيد هذا الحل أو ذاك، وقيل أنه عقب انتصارات الإنجليز فى أبى طليح والقبة عقد مجلسًا من الخلفاء والأقراد وأقاربه، وهذا أمر طبيعى، وقد تم فيه الاتفاق ، بعد أن قلبّوا جميع أوجه الرأى، على الانسحاب إلى كردفان، ولعلهم فكروا فى عدم جدوى الاصطدام بالقوة الإنجليزية المدربة على أحدث فنون القتال، وفضّلوا استدراجها إلى مجاهل كردفان ليحل بها ما حل بالحملات المتعددة التى سيرتها الحكومة فى هذه المديرية. ولكن محمد عبد الكريم عم المهدى، اعترض على ذلك الانسحاب ، وأشار بمهاجمة الخرطوم فوراً وبذلك يضطر الإنجليز إلى الإنسحاب ، حين يعلمون بسقوط المدينة التى جاءوا لإنقاذها بمن فيها. وإذا أصر الإنجليز على التقدم فسوف يكون هناك وقت يسمح بالارتداد. ولذلك قرر المجلس المنعقد شن الهجوم فوراً قبل وصول القوة الإنجليزية. وقد شجع على اتخاذ القرار بعض من فروا من المدينة وهؤلاء شهدوا بنقص خطير فى المؤن وانعدام قدرة الجنود على القتال، فضلاً عن أن أحد قواد الباشبوزق ويدعى عمر الفقيه إبراهيم فر إلى معسكر المهدى يوم ٢٤ يناير من الخرطوم ودل المهديين على مواقع الضعف فى تحصينات المدينة. وفى اليوم التالى أتت الأنباء بخروج وابورات ويلسون من القبة فأمر المهدى عبد الرحمن النجومى ببدء الهجوم، وتم على الأثر استسلام المدينة ومصرع غوردون فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ [١٠٥]. وقد أحدث نبأ سقوط الخرطوم ومصرع غوردون صدمة كبيرة فى الرأى العام البريطانى[١٠٦] . بل وفى العالم المتحضر كله[١٠٧] حتى أن الملكة بادرت بإرسال برقية en Clair إلى الوزارة تقول فيها أنه كان من الممكن تفادى الكارثة وإنقاذ حياة الكثيرين ، لو أن الوزارة بادرت إلى العمل فى وقت مبكر[١٠٨].

ولم يكن غريبًا، حينما أبرق لورد ولزلى إلى حكومته يطلب التعليمات الجديدة عقب هذه التطورات ، أن يشعر الشعب البريطانى شعوراً قويًا بألا يسمح بالهزيمة. ولكن سرعان ما فتر

هذا الحماس المفاجىء ، بعد أن بدأت السحب تتبلد فى أفاق العلاقات مع روسيا فى أفغانستان ، إذ وقع صدام بين القوات الروسية والأفغانية على الحدود فى مدينة بنجدة الأفغانية.

خامسًا : الزحف نحو الخرطوم وفشل المهمة:

أمام هذا الوضع الدقيق لم يسع الحكومة سوى النزول على رغبة ولزلى بالزحف إلى الخرطوم أو إعلان سياستها عن المستقبل فى السودان [١٠٩].

وعندما عكفت الوزارة على التفكير فى هدوء بعد مرور العاصفة التى أثارتها حوادث الخرطوم، وبصرف النظر عن التوتر فى العلاقات مع روسيا، أدركت الوزارة البريطانية أن الاستيلاء على الخرطوم لايخدم أى غرض[١١٠].

فاللورد ولزلى رغم أنه يوالى إرسال البرقيات التى تدعو إلى ضرورة القضاء على المهدى وإلا حل الدمار بمصر[١١١]. اعترف فى سياق خطاب منه إلى أحد الأعضاء الأحرار فى البرلمان، بأن حرب السودان سوف تكون أشد المعارك خطورة بعد (واترلو) . وتلقف هذا الاعتراف الأعضاء فى الوزارة البريطانية الذين كانوا يعارضون منذ البداية فى تجريد حملة الإنقاذ [١١٢]، ولم يسعهم الموافقة عليها إلا تحت ضغط تهديد هارتنجتون بالاستقالة ومن معه من الاستعماريين الأحرار، وصادف فى ذلك الوقت أن أرسل (بارنج) يعترض على مواصلة العمليات الحربية فى السودان [١١٣]. لذلك تمسك العنصر المعارض للتدخل برئاسة جلادستون بهذه الاعتراضات من جانب ولزلى وبارنج، واعترضوا بدورهم على الزحف على الخرطوم ، على أساس أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى إطالة أمد الاحتلال فى السودان وبالتالى فى مصر، فضلاً عن أنه ليس فى صالح البلاد الإنغماس فى القتال تحت تهديد شبح الحرب مع روسيا فى أفغانستان. وأمام هذه الاعتبارات كلها، وافقت وزارة الأحرار على الانسحاب من دنقلة[١١٤]، وذلك رغم معارضة الاستعماريين الذين كان يمثلهم فى الوزارة هارتنجتون ويؤيده نورثبروك وسليبورن وكالنجفورد[١١٥].

ولما سقطت حكومة جلادستون فى ٨ يونيو وخلفتها وزارة سولسبرى المحافظة ، فكرت فى العدول عن سياسة الانسحاب التى انتهت إليها وزارة الأحرار، خاصة وأن شبح الحرب مع روسيا قد اختفى[١١٦]. وبالفعل طلبت من ولزلى الاحتفاظ بدنقلة[١١٧].

غير أن ذلك كان يتطلب جهوداً وأموالاً طائلة. هذا بالإضافة إلى أن الجنرال بولر (Buller) أحد قواد حملة الإنقاذ قدم تقريراً بأن إخلاء دنقلة أوشك على الانتهاء ، وأنه لابد من تنظيم حملة جديدة ، إذا استدعى الأمر الاحتفاظ بالمديرية ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن المديرية كانت تعانى فقراً شديداً فى الغلال، أدركنا لماذا عدلت حكومة سولسبرى عن خطتها ، ففى ٢ يوليو أبرقت ما يلى:

«إن حكومة جلالة الملكة بعد أن استعرضت الظروف كلها تمامًا، ليست على استعداد لأن تخالف أوامر الحكومة السابقة، فتوقف أمر انسحاب القوة من دنقلة»[١١٨] وبذلك تم التخلى عن السودان فى النهاية، ولكن ليس معنى ذلك أن هذا القطر الكبير قد فقدته بريطانيا ، فمنذ ذلك الوقت نشأت علاقة بين بريطانيا والسودان نتيجة للحوادث التى بدأت منذ سنة ١٨٨٢ والتى انتهت بالانسحاب من دنقلة وهذه العلاقة من شأنها تعزيز وضع الإنجليز فى مصر، ثم أن إخلاء السودان كان يعقبه حتمًا استرجاعه على يد مصر التى تقوم بريطانيا بدور الوصى عليها ، وإذا كان هذا لم يدر بخلد أحد رجال السياسة البريطانيين، فلا شك فى أنه كان فى ذهن سير افلين بارنج[١١٩]. وبذلك تنتهى المسألة نهاية سعيدة بعد مذبحة مروعة يتم فيها الإجهاز على عشرين ألفا من السودانيين فى موقعة أم درمان فى سبتمبر ١٨٩٨ ويعقبها ضم أراضى واسعة إلى الإمبراطورية البريطانية، ودخول سير افلن بارنج فى زمرة النبلاء[١٢٠].

الخاتمـــة

وفى الختام، يبدو من خلال هذا البحث أن غـوردون ارتكب خطأ كبيراً وكان له أثر عكسى على الثورة المهدية، فقد قوى من أنصارها حين أعلن للسلطات المحلية فى بربر فرمان الخديوى الذي يحمل نبأ الجلاء عن السودان . وفى ١٣ فبراير أخبرهم بنواياه فى إبعاد المصريين جميعًا -وكذلك الأتراك- وإحلال السـودانيين محلهم، ليديروا شئون بلادهم، وأعلن أنه أخذ على عاتقه تنفيذ هذه السياسة ، وأن الحكومة على استعداد لتحمل نفقات كل من له رغبة فى الرحيل عن السودان، فكان هذا الإعلان -كما عبر ستيوارت - قفزة فى الظلام، وكما وصفه «اورفالدر» رئيس البعثة الكاثوليكية بأن هذه الطعنة سددها غوردون إلى نفسه فقضى على مهمته . واعتبره السير ونجت الإعلان المميت الذى كان ضحيته غوردون نفسه، فقد قضى هذا الإعلان على كل متردد فى الانضمام للمهدى، وقطع أمل المساعدة على القبائل التى كانت لاتزال تتطلع إلى مصر فها هو حسين باشا حاكم بربر يقرر أن إعلان غوردون هذا قلب الوضع كلية فى السودان، وكان سببًا غير مباشر فى سقوط بربر وقد دفع ذلك المهدى إلى أن يوجه نداءه إلى هؤلاء المترددين بأن ينضموا تحت لوائه . وتساءل عن مدى استمرارهم فى تأييد حكومة تتأهب لترك البلاد. ولاشك فى أن الاستجابة كانت قاطعة خوفًا من أن يلقوا مصيرهم بعد جلاء المصريين، ويتركون دون حماية ، ولذلك أخذ المعارضون للثورة يلهثون وراءها ويعلنون تأيدهم لها، فقد حطم اعلان غوردون كل أمل لهم فى مساعدة الحكومة. ويعبر عن ذلك ما قاله على واد سعيد أمير متمة «كيف أظل على إخلاصى للحكومة التى صممت على التخلى عنى» وقد رأى غوردون أن إخلاء السودان دون تحديد من يرث الحكم يكون خطيراً ورأى ضرورة تعيين الزبير باشا على رأس حكومة فى السودان على أن يكون هذا التعيين مباشرا من حكومة جلالة الملكة وعليه أن يتعهد بالآتى:

١- بألا تمتد سلطته إلى الأقاليم الجنوبية وخصوصًا منطقة بحر الغزال .

٢- بألا تمتد سلطته إلى دارفور .

٣- يوالى إشعار الحكومة المصرية بإرتفاع مناسيب مياه النيل نظير مائتى جنيهًا سنويًا .

٤- أن يظل فى حالة سلمية مع أثيوبيا .

٥- ألايفرض ضرائب تزيد عن ٤٪ على الصادرات والواردات.

٦- ألايحاول الانتقام من أى شخص اشترك فى سحق ثورة ابنه .

٧- أن يقوم بدفع المعاشات التى تعهدت بها الحكومة المصرية لموظفيها القدامى.

وكان غوردون يطمع فى موافقة حكومته على هذا الاقتراح ، وخاصة بعد أن اتضحت له الرؤيا حول الثورة المهدية وطبيعتها وبعد أن لقى اقتراحه عطف بارنج وموافقة ستيوارت وآخرين من المسئولين فى القاهرة . وكان غوردون يرى فى الزبير الشخصية السودانيةالتى تستطيع أن تحقق التوازن مع قوة المهدى، وتستطيع أن تحدث انشقاقًا فى صفوف المهدية، وخاصة مموليها من كبار تجار الرقيق فهما هو السودان وجيشه ورجاله يحاربون مع المهدى انتقامًا لإبعاد سيدهم وقتل ابنه سليمان. ولكن تعمدت الحكومة البريطانية إذاعة هذا الاقتراح ليلقى المعارضة من جمعيات محاربة تجارة الرقيق ومن الجرائد البريطانية، ولايمكن أن تعفى الحكومة البريطانية مطلقًا من مسئوليتها عن هذه الحملات حتى سقط هذا الاقتراح تلقائيًا. وفى ذلك يقول السير ونجت «من يدرى ربما لو كان الزبير قد سافر إلى هناك قبل غوردون لما دخل الإنجليز السودان» فبريطانيا تعرف جيداً أن غوردون قد أصدر أوامره بحرية امتلاك الرقيق وشرائه والتصرف فيه، وأنه لم يأت إلى السودان لتنفيذ معاهدة مكافحة الرقيق لأن ذلك خارج عن مهمته ، إذاً فلامبرر لبريطانية لأن تبدى مخاوفها من عودة الرق وتجارته فى ركاب عودة الزبير خصوصًا وأن غوردون قد أباح ذلك.

وقد أراد غوردون أن يختبر صدى هذه الإجراءات خارج الخرطوم فأرسل ستيوارت إلى منطقة النيل الأبيض وقد اصطحب معه شيخ الدويم وقاضى شلك، لمساعدته فى تنفيذ مهمته. ولكن الجميع لم يستطع التحرك خلف الدوريم فى النيل الأبيض إذ قوبلوا بنيران البنادق من الأهالى. وكان لهذه الرحلة أثرها فى نفس القاضى الشيخ عبد القادر إبراهيم ، إذ أن البقاء أكثر من ذلك فى معسكر غوردون يعتبر تهوراً. وكان لهذا الفشل أثره فى اضطراب العاصمة عندئذ أدرك غوردون خطورة موقفه وسوء تقديره للموقف فقد كان لإجراءاته أثر عكسيا لما كان يتصور . وأخذ يشدد على حكومته بضرورة سحق المهدى وأتباعه. وهذا فى رأيه ضرورى لإتمام الجلاء وتكوين حكومة مستقرة. واعتقد غوردون أن تحطيم المهدى ضمان لسلامة حدود مصر، وطلب إرسال مائتين من القوات المهدية لحراسة الحدود عند وادى حلفا ، وأصدر منشوراً يخبر بوصول قوات بريطانية لحفظ النظام وإعادة الأمن للسودان.

وفى هذه الأثنا ـ أخذ غوردون فى جمع قواته عندما علم بتقدم الثوار إلى أم درمان استعد مع قواته للدفاع عن العاصمة ولكن هذه الاستعدادات على الرغم من كونها ضرورية للدفاع وحماية العاصمة إلا أنها أثارت الاعتقاد بأن غوردون لاينوى حقيقة الجلاء عن الإقليم، خصوصًا وقد لاحت له فرصة الانسحاب من ناحية بربر، على أن يقود غوردون بنفسه هذا الانسحاب . وأصبح واضحًا أن أى تأجيل أو تأخير سيجعل التقهقر عملية مستحيلة لأن النيل فى تلك المنطقة منخفض للغاية.

أما ما كان يدور فى خلد غوردون من إقامة حكومة منظمة، والعمل على القضاء على المهدى، وغير ذلك من خطوات اتخذها لتدعيم الخرطوم وحمايتها ، فإن كل هذه الإجراءات كانت على عكس ما توقعته حكومة جلادستون وزملائه من عدم التدخل عسكريًا فى السودان، إذكان الهدف الرئيسى لمأموريته هو الجلاء .

وفى نهاية فبراير أصبح موقف غوردون فى الخرطوم أكثر تعقيداً، واتهم حكومته بأن ترددها وعدم تلبية أوامره قد جعله فى موضع المقبوض عليه فى الخرطوم. ولكى يهيىء لنفسه فرص نجاح مأموريته حث بشدة على ضرورة فتح الطريق بين سواكن وبربر، وطلب معونة من الفرسان البريطانيين والهنود لاحتلال الطريق بين سواكن وبربر، ومنذ ٨ مارس أصبح غوردون يخشى فرض الحصار على الخرطوم وأخذت الأحداث تتوالى مسرعة ففى ١١ مارس أبرق أن الثوار على مسيرة أربع ساعات من النيل الأزرق، ونتيجة لذلك أصبحت الخرطوم على وشك الحصار. ولكن فى نفس اليوم قررت الحكومة البريطانية ألا ترسل الزبير، وألا ترسل له أية قوات بريطانية إلى بربر. ولم يفلح غوردون فى أن يجبر حكومته على أن تغير من سياستها، على الرغم من أن وضعه ازداد سوءاً فى الخرطوم منذ ٨ مارس . وأبلغ بارنج غوردون هذه التعليمات من حكومته .

ولعل فى هذا ما يدعم الاتهام لبريطانيا بأنها حاولت استغلال الثورة المهدية لتحقيق مصالحها والإطاحة بالإدارة المصرية خارج السودان ، وأن تلبية رغبات غوردون يؤدى إلى تحطيم الثورة ، حتى إذا ما قررت إرسال حملة الإنقاذ نجد أنها تضيع الوقت حتى يتم تكوينها وسفرها إلى القاهرة ثم إلى السودان ، وبالتالى تتيح الفرصة للثوار للاستيلاء على الخرطوم وانتهاء الوضع فى السودان لمصلحة المهدى إلى حين.

وبسقوط بربر فى ٢٧ يونيو أصبح الأمر لايدع مجالاً للشك فى خطورة وضع غوردون. ونتيجة لذلك كان لابد من اتخاذ الإجراءات السريعة لإنقاذ غوردون والخرطوم. ولكن لم تتم الموافقة على إرسال حملة الإنقاذ إلا فى ٤ أغسطس ثم ضاع شهر آخر حتى يتم تعيين قائد الحملة فى ٩ سبتمبر ، ولم يصل وادى حلفا إلا فى ٥ أكتوبر. وهكذا استغرق إعداد الحملة لإنقاذ غوردون خمسة أشهر فى الوقت الذى كان يعنى التأخير إضعاف قوة غوردون وإتاحة الفرصة لقوات المهدى لتنظيم صفوفها والتشديد على حصار الخرطوم وتصفية الجيوب المصرية فى أنحاء السودان، دون أن ينشغل المهدى بمقابلة الحملة المنتظرة وقطع كافة الطرق على غوردون وأيضًا على حملة الإنقاذ .

الهوامش

١- أنظر الملحق نص العقد المبرم بين إسماعيل باشا خديو مصر والسير صموئيل بيكر، ص٤٦ .

٢- أنظر الملحق أمر تعيين غوردون مأموراً على خط الاستواء، ص٤٨ .

٣- مكى شبيكة : السودان فى قرن ١٨١٩-١٩١٩، القاهرة ١٩٤٧م، ص١٠٩ .

٤- على إبراهيم عبده: المنافسة الدولية فى أعالى النيل ١٨٨٠-١٩٠٦، القاهرة ١٩٥٨م، ص٧٥ .

٥- مكى شبيكة: المرجع السابق ص١١١ .

٦- على إبراهيم عبده : المرجع السابق ٧٨-٨٠ .

٧- مكى شبيكة : المرجع السابق ، ص١٢٤ .

٨- على إبراهيم عبده: المرجع السابق ص٥٨ .

٩- مكى شبيكة : المرجع السابق ص١٢٤ .

١٠- داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية القاهرة ١٩٤٧م ص ٤١، ٤٢ .

١١- جلال يحيى: الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان، القاهرة ١٩٥٩م، ص٤١ .

١٢- Alfred Milner : The Egyptian Sudan its lose & Hacovary, London, 1898 . 30 .

١٣- أنظر ملحق حملة هكس ، ص٥١ .

١٤- مكى شبيكة ، المرجع السابق، ص١٧٣ .

١٥- الشاطر بصيلى عبد الجليل : المرجع السابق ، ص١٧٢-١٧٣ .

١٦- Theobald, A.B., The Mahdiya, History the Anglo- Egyptain Sudan, London 195 .

١٧- أنظر الملحق عن سياسة الحكومة المصرية وأمالها فى السودان .

١٨- جلال يحيى: المرجع السابق، ص٩٩-١٠٠ .

١٩- Theobald: Op. cit., p. 67 .

٢٠- Omar Abdlenen Omar: Op. cit., p. 14-15 .

٢١- أنظر الملحق الأمر إلى غوردون بإعادة فتح بربر وزيلع ، ص٤٩ .

٢٢- Crabites, P., Gordon, The Sudan & Slavery, London, 1933 , p. 162 .

٢٣- Baring to Granville, Pivato, 10 , 12 . 83 , Quoted by shibeika, op. cit., pp. 120-1 .

٢٤- Granville to Baring, F.O. 13 -12 -83, No 151 in Egypt No . I. 1884, also quoted in Russel Op. cit., p. 54 ; and Cromer , Op. cit., vol , pp. 379-80 .

٢٥- Granville to Baring, F.O., 4-1- 84, quoted by Shibeika, Op. cit., p. 135; Cromer, Op. cit, vol 1, p. 382 ; Crabltes, Op. cit., p. 170 .

٢٦- Granville to Dufferin , Copy to Baring F.O. 11-12-1883, quoted by Abbas Mekki , The Sudan question, London, 1952 , p. 39 .

٢٧- Cocheris, Op. cit., p. 329 .

٢٨- Abbas, M, Op. cit., p. 39 .

٢٩- Russel, Op. cit., pp. 372-5 .

٣٠- Allen, Op. cit., p. 221 .

٣١- Shibeika, Op. cit., pp. 151-2; Crabites, Op. cit., pp. 182-3 .

٣٢- Granville To Baring, private, 15-1-84 , quoted by shibeika, Op. cit., p. 152 ; Vide also ; Allen , Op. cit, p. 222 ; Elton, Op. cit., p. 335 ; Straschey , Op. cit., pp. 246-7 .

٣٣- Gladston to Granville, 16 . 1 . 84 , quoted by shibeika, Op. cit., pp. 152-3 Morley . J., The life of W. e, Gradstone , London , 1903 , p. 390 .

٣٤- Ellon, Op. cit., p. 34 .

٣٥- Shukry, Gordon at, Khartoum, p. 34 .

٣٦- Elton, Op. cit., pp. 337-8 .

٣٧- Theobald, Op. cit., p. 78 .

٣٨- Allen, Op. cit., p. 225 ; Elton , Op. cit., p. 337 .

٣٩- Cromer, Op. cit., vol . 1, p. 437 .

٤٠- Baring to Granville; Private, 16 . 1. 84 , quoted by Shibeka, Op. cit, p. 153 ; Vide also; Russel, Op. cit., p. 47 ; Elton, Op. cit., p. 337 ; Allen, Op. cit, p. 286 ; Stratchey, Op. cit., p. 247 .

٤١- Shukry, Gordon at Khartoum, pp. 33-34 .

٤٢- Cromer, Op. cit., vol., I, p. 447 : vido also : The Thodive to Gordon, cairo p. 6 .

1.84, quotod in Russel, Op. cit., pp. 55-2 .

٤٣- Baring to Granville , Cairo, 28 . 1. 84 , quoted in Shibeika, Op. cit., p. 167 .

٤٤- Cromer., Op. cit., vol ., p. 447 .

٤٥- Fitzmaurice, Op. cit., vol. II, p. 383 .

٤٦- من المعتمد أن كرومر كان يقصد بذلك الرد على الفقرة الواردة فى كتاب (Fitzmaurice, Op. cit., vol, II, p. 383) من أن التغيير تم بمعرفة بارنج ونوبار ويعزز هذا الاعتقاد أن المقال نشر فى سنة ١٩٠٥ وهى نفس السنة التى ظهر فيها كتاب Fitzmaurice سالف الذكر .

٤٧- Times, 9.11.1905, quotod by Colvin, A, The Making of Modern Egypt, London, 1906 , p. 70 .

٤٨- Strachey , Op. cit., p. 257 .

٤٩- Shukry, Op. cit., p. 47 .

٥٠- Theobald, Op. cit., p. 87 .

٥١- Stewart's , diary, enclosed in Baring to Granville, Cairo, 3 . 3 . 84 , quoted in Shibeika, Op. cit., p. 178 .

٥٢- Eiton, Op. cit., p. 356 .

٥٣- Crabites, Op. cit., p. 211 .

٥٤- Eiton, Op. cit., p. 356 .

٥٥- Cromer , Op. cit., vol I, pp. 487 : Elton, Op. cit., p. 368 : Fitzmaurice , Op. cit., vol. II, p. 385 .

٥٦- Gwynn Tuckwell, Op. cit., vol II, p. 35 .

٥٧- Gordon to Baring, Korcsko 1.2 . 84 ; Graville to Baring F.O. II. 2 84, Quoted by Russel, Op. cit., p. 70 .

٥٨- أنظر كتاب محمد أحمد إلى أهالى سواكن المؤرخ أول رجب ١٣٠٠هـ (مايو١٨٨٣) فى نعوم شقير تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ج٣ ص١٠١-٢٠٣، ١٩٠٣ م وانظر أيضًا : Holt, Op. cit 7074.

٥٩- عن تحركات ونشاط عثمان دقنه في السودان الشرقى أنظر:

Jackson, Osman Digna, London. 1926 : levi (G.) Osman Denka Le Caire .

-٦٠ Baring to Granville , Cairo 23 , 11 . 84 . Quoted in Russle. Op. cit., p. 42 .

-٦١ Sortorivs, E Three Months in the Sudan London 1885, p. 23 .

-٦٢ Ibid., p. 155 .

-٦٣ Wyide A, 83 to 87 in the Sudan, London, 1888, vol I. pp. 29-30 .

-٦٤ Gladstone to Granville, 7 . 2 . 84 , Quoted in Shibeika, Op. cit., p. 202 .

-٦٥ The letters of. Queen victoria , 2nd Sorios, (London 1928) , vol . III, p. 477 .

-٦٦ Elton, Op. cit, p. 559 .

-٦٧ Allen, Op. cit, p. 267 .

-٦٨ Wylde, Op. cit., vol, I. p. 130 .

-٦٩ Cromer, Op. cit., vol. I, p. 527 .

-٧٠ vide Grodon's despatch to Bating Khartoum, 26.2,84 , in Russel, Op. cit., pp. 75-76 .

-٧١ Gromer, Op. cit., vol . I, p. 481 .

-٧٢ Baring to Granville, 28 . 2 . 84 , quoted in Russel, Op. cit., pp. 74-75 .

-٧٢ Baring to Granville . 9 . 3 . 74 , quoted in Russel Op. cit., 81 .

-٧٣ Baring to Granville 9. 3. 74 , quoted in Russel, Op. cit., p. 81 .

-٧٤ Ibid., pp. 74-75 .

-٧٥ Cwynn & Tuckwell, Op. cit., voll II, p. 33 .

-٧٦ Granvill Bering , F.O. 22.2.84, quoted by Russel, Op. cit., p. 72 ; vide also : Allen, Op. cit., p. 282 .

-٧٧ Elton, Op. cit., p. 371 .

-٧٨ Royle C., The Egyptian Campaigns, 1882-1899, London 1899, vol. II. p. 11 .

٧٩- Baring to Granville, Cairo 24 . 3 . 84 , quoted by Russel, Op. cit., p. 86 ; Allen, Op. cit., p. 312 ; Strachey. Op. cit., pp. 261-262 .

٨٠- Granville to Daring F.O. 133. 84 , quoted by Russel, Op. cit., p. 85 ; Allen, Op. cit., p. 306 .

٨١- أنظر رواية المهدى عن هذين الانتصارين فى الحلفاية فى ١٣ مارس والشرق فى ١٦ مارس فى كتابه إلى محمد خالد زقل المؤرخ ١٨ جمادى الثانية ١٣١٠ (١٥ إبريل ١٨٨٤) نعوم شقير: نفس المرجع، ج٣، ص٢٢٤ .

٨٢- Holt, Op. cit., pp. 40-41 .

٨٣- Strachey, Op. cit., p. 263 ; Allen., Op. cit., 312 . Letters of queen Victoria , Op. cit., vol III, p. 485 .

٨٤- Cromer, Op. cit., vol . I, p. 542 .

٨٥- Shukry, Gordon at Khartoum, pp. 49-59 .

٨٦- Allen, Op. cit., p. 331 ; Cromer, Op. cit., vol . I, p. 555 ; Gordon to Baring, Khartoum 7 . 4. 84 , quoted in Russel Op. cit., p. 93 .

٨٧- Strachey, Op. cit., pp. 268-69 .

٨٨- Allen, Op. cit., p. 338 .

٨٩- Fitzmaurice, Op. cit., vol. II , p. 386 .

٩٠- Allen, Op. cit., p. 326 .

٩١- Boulger, D. The life of Gordon, London 1892 vol. II p. 146 .

٩٢- Hake. E, The Journal of Major General C.G. Gordonat Khartoum, London, 1885 , p. 93 .

٩٣- Ibid, p. 307 .

٩٤- Hilt, Op. cit. p. 92 .

فى نفس اليوم الذى قتل فيه ستيوارت ورفاقه كان جلادستون ينزل ضيفًا على أحد لوردات حزب الأحرار فى اسكتلاندة قرب مدينة (ابردين) وتصادف أن التقط جريدة الأحرار المحلية فى ذلك الصباح ليقرأ برقية من القاهرة تحوى رسالة من غوردون إلى بارنج تاريخها ٥ أغسطس ١٨٨٤ عن خطة

إرسال ستيوارت لاسترداد برير والاحتفاظ بها خمسة عشر يومًا ثم إشعال النار فيها والعودة إلى الخرطوم. وبذلك تأكد السياسى الكبير أن غوردون يسير قدمًا فى خطة تحطيم المهدى مخالفا بذلك أوامر حكومته ، وأنه يشن هجومًا على شعب له الحق فى أن يكافح من أجل حريته ، وقال أحد شهود العيان وقتئذ أن وجهه قد تصلب، وفاضت منه الدماء، واشتعلت عيناه بالنيران حتى لتكاد أن تأتى على الورق الذى طبعت عليه رسالة غوردون وفى اليوم التالى كان جرانفيل يبلغ بارنج أن غوردون يجب أن يتلقى أوامره من ولزلى وأن حكومة غوردون تقتصر على الخرطوم وما حولها أنظر :

Elton. Op. cit., p. 404 ; Allen, Op. cit., 350 .

٩٥- Letters of Gordon to his sister, p. 384 .

٩٦- شقير : نفس المرجع السابق جـ٣ ص٢٨٩-٢٩١ وأنظر أيضًا . Holt. Op. cit., pp. 93-94

٩٧- Shibika, Op. cit., p. 290 .

٩٨- Royle. C., The Egyptian Compaigns 1882-1885 London, 1890 , vol . II, p. 205 .

٩٩- Archer T., The war in Egypt and the Sudan, London, 1886 , vol . III, p. 263 .

١٠٠- Colville H.E., History of the Sudan Campaign, London, 1899, Part II, p. 3 .

١٠١- Royale G., Op. cit., vol . III, p. 243 .

١٠٢- Shukry, Op. cit., p. 68 .

١٠٣- Wilson, C.W. From Korti to Khartoum, London, 1886 , p. 113 .

١٠٤- Ohrwalder J., Ten Year's Captivity in the mahdi's Camp, London, 1892 , p. 148 .

١٠٥- Crabites, Op. cit., pp. 318-29 ; Wingate, Op. cit., pp. 163 , 169-172 , 189, 192-5 ; Slatin, Op. cit., p.340; Strachey , Op. cit., p. 298 ; Arthur, T. Life of Kitchener , London, 1920 , vol .I , p. 121 ; Ohrwalder , Op. cit., p. 173 .

١٠٦- Strachey, Op. cit., p. 299 .

١٠٧- Hanotauk G., Histoire de la Nation Egyptienne F. Charles- Roux, L'Egypt de L'Occupaton Anglaise a I Independence Egyptienne", Tome Vii, Paris 1940 p. 83 .

١٠٨- The Letters of queen Victoira, vol . II, p. 597 .

١٠٩- Granville to Baring , Secret, F.O. 13 . 3 . 85 , quoted by Shibeika, Op. cit., p. 303.

١١٠- Holland, Op. cit., vol . II, p. 27 .

١١١- Rroyle, Op. cit. vol II, pp. 332-4 ; Stradchey . Op. cit., p. 300 , Charlès- Roux, Op. cit, p. 83 .

١١٢- Holland , Op. cit., vol . II, p. 28 .

١١٣- Baring to Granville, Privare, 3. 4. 85 , quoted by Shibeika, Op. cit., p. 304 .

١١٤- Royle Op. cit., vol . II. pp. 364-5 .

١١٥- Holland, Op. cit., vol . I, p. 36 .

١١٦- Strachey, Op. cit, p. 300 .

١١٧- Shibeika, Op. cit., p. 307 .

١١٨- Royle, Op. cit., vol . II, p. 380 .

١١٩- Charles - Roux , Op. cit., p. 86 .

١٢٠- Strachey , Op. cit., pp. 300-1 .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الموجودة بدار الوثائق القومية بالقلعة:

- المعية دفتر ٢٥٦ تركى ، ١٩٤٨ ، ١٨ «أوامر عربى».
- الكتاب الأخضر: الذى أصدرته رئاسة مجلس الوزراء المصرى فى سنة ١٩٥٣م عن السودان.

ثانيًا: المصادر العربية:

١- الشاطر بصيلى عبد الجليل: تاريخ شعوب وادى النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٥٥م.

٢- جلال يحيى: الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان، القاهرة ١٩٥٩م.

٣- داود بركات: السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية القاهرة ١٩٤٧م.

٤- على إبراهيم عبده: المنافسة الدولية فى أعالى النيل ١٨٨٠-١٩٠٦، القاهرة ١٩٥٨م.

٥- مكى شبيكة : السودان فى قرن ١٨١٩-١٩١٩، القاهرة ١٩٤٧م.

٦- نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ، ثلاثة أجزاء، القاهرة ١٩٠٣م.